الأمم المتحدة

A/73/PV.104

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **١٠٤**

الاثنين، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية

البند ١٠١ من جدول الأعمال (*تابع*)

نزع السلاح العام الكامل

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقا للقرار ٥١/٧٢، المؤرخ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وفي إطار البند ١٠١، ”نزع السلاح العام والكامل“، تبدأ الجمعية العامة الآن اجتماعها الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

بيان الرئيسة

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بفخامة السيدة أنيكا ثنبورغ، المتحدثة السابقة باسم رئيس شؤون الإعلام في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وسفيرة السويد لدى المكسيك، والسيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اللذين سيدليان ببيانين بعد قليل.

في كل عام، يتيح اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية فرصة مهمة لتعزيز الوعي العام والتثقيف بشأن الآثار المدمرة لتجارب الأسلحة النووية. وفي كل عام بهذه المناسبة، ندعو إلى وقف هذه التجارب، التي تشكل معلما هاما لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

يصادف هذا العام الاحتفال العاشر بهذا اليوم. إنه يوفر فرصة للتفكير في رؤيتنا المشتركة لنزع السلاح النووي على النحو المبين في أول قرار للجمعية العامة (القرار ١ (د-١))، ولتقييم إلى أين نتجه إذا واصلنا مسارنا الراهن ولمناقشة الكيفية التي يمكننا بها معا سد الفجوة بين الاثنين.

لقد أجريت حوالي ٢ ٠٠٠ تجربة نووية منذ عام ١٩٤٥، مع ما ترتب عن ذلك من عواقب مدمرة على الناس وعلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

كوكبنا. والآثار – على حياة الناس وسبل معيشتهم، على الصحة البشرية، على التربة والمياه الجوفية، على الحيوانات والطيور والحياة البحرية وعلى الغلاف الجوي – تنعكس عبر الأجيال، مع آثار شديدة على جميع جوانب التنمية المستدامة.

واليوم نحيي ذكرى جميع ضحايا التجارب النووية ونشيد بأولئك الذين تأثرت حياتهم سلبا. ونحن مدينون لهم وللأجيال التي لم تولد بعد بعدم تكرار أهوال التجارب النووية وتفجيرات الأسلحة النووية.

وأود أن أشيد بحكومة كازاخستان على قيادتها بشأن هذه المسألة، وأن أعرب عن تضامني مع أولئك الذين ما زالوا متأثرين جراء مئات التجارب التي أجريت في سيميبالاتينسك، والتي أجريت أولاها قبل ٧٠ عاما. في عام ١٩٩١، اتخذت كازاخستان الخطوة الجريئة واللازمة بإغلاق موقع التجارب هذا، ولم تبرح منذ ذلك الحين مؤيد علني لنزع السلاح النووي، وأيدت إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فضلا عن إعلان هذا اليوم الدولي.

وأود أن أتوقف لحظة للإعراب مرة أخرى عن خالص تعازينا إلى أسر وأصدقاء وزملاء يوكيا أمانو، المدير العام الراحل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي توفي في تموز/يوليه. وسيذكر لقيادته القائمة على المبادئ وتفكيره السديد ولمعالجته للاستجابة الدولية للحادث النووي في فوكوشيما دايتشي ولزيادة الثقة الدولية في نظام الضمانات النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأنا على يقين من أن إرثه سيدوم.

إننا نعيش فترة خطيرة تتسم بالتوترات بين دول حائزة للأسلحة النووية. وهذه الاختلافات لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار. لا يمكننا مجرد التفكير في القدرة التدميرية للترسانة النووية الموجودة في العالم – رغم أنه يجب علينا التفكير فيها، كما أظهرت مبادرة الآثار الإنسانية. إن الأسلحة النووية والتجارب النووية تتعارض تماما مع التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فهي لا تؤثر على الناس فحسب؛ بل إنها تؤثر على كوكبنا ورخائنا وقدرتنا على إقامة الشراكات التي نحتاجها وعلى آفاق السلام أمامنا.

إن اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ كان لحظة هامة في سعينا من أجل تحقيق نزع السلاح. وأشيد بالدول الأعضاء الـ ١٦٨ التي صدقت بالفعل على المعاهدة، وأحض دول المرفق ٢ الثماني المتبقية على الانضمام إلى المعاهدة بحيث يمكن دخول هذه المعاهدة الهامة حيز النفاذ. وأشجع أيضا الدول على أن تحذو حذو كازاخستان وغيرها في التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، احتفل العلماء والمهندسون في المجال النووي من كازاخستان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بإنجاز مشروع مشترك استغرق ١٧ عاما لتأمين المواد الانشطارية التي تركت في أنفاق جبلية بعد التخلي عن موقع سيميبالاتينسك وإغلاقه. وهذا المثال على التعاون ينبغي أن يكون مصدر إلهام لنا، حتى في هذه الأوقات العصيبة، لكي نعمل معا في السعي نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. هذا هو أفضل سبيل لتكريم ضحايا القنابل والتجارب النووية ولكي نكفل ألا ينضم المزيد إلى صفوفهم في المستقبل.

(تكلمت بالإسبانية)

يشرفني الآن أن أدعو الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، للإدلاء ببيان.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع المشاركين على حضورهم للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وكما ذكرت رئيسة الجمعية العامة، فقد تحدد اليوم الدولي رسميا في يوم ٢٩ آب/أغسطس إحياء ليوم إغلاق موقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك، كازاخستان، في عام ١٩٩١، وهو

الموقع الأكبر في الاتحاد السوفياتي السابق. وقد أُجريت هناك أكثر من ٤٥٠ تجربة، لا تزال آثارها ملموسة بعد عقود من إجرائها. والغرض من اليوم الدولي مزدوج: أولا، لتكريم ضحايا التجارب النووية، وثانيا، لزيادة الوعي بالتهديد المستمر الذي تشكله هذه التجارب بالنسبة للبيئة والأمن الدولي.

وإجمالا، أجريت ٢ ٠٠٠ تجربة نووية على مدى العقود السبعة الماضية مما أسفر عن خسائر فادحة. فقد دمرت التجارب النووية بيئات بكر نقية والسكان المحليين في جميع أنحاء العالم. وقد عانى الناس من مناطق مختلفة كجنوب المحيط الهادئ وأمريكا الشمالية وشمال أفريقيا بنفس القدر من تسمم المياه الجوفية والتساقط الذري وغيرها من الآثار الجانبية على الصحة والظروف المعيشية.

هذا اليوم تذكير بالتزامنا الأخلاقي بكفالة الحظر الملزم قانونا للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، فإننا نسلم بالتقدم الكبير المحرز في حظر التجارب النووية. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واحدة من أكثر المعاهدات المتعددة الأطراف تأييدا، مع توقيع ١٨٤ دولة وتصديق ١٦٨. وقد ساعدت آليتها للتحقق، نظام الرصد الدولي، على تيسير السلام والأمن الدوليين. مع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ. إذ لم تصدق عليها بعد ثماني دول من بين ٤٤ دولة يعد تصديقها ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهيب مرة أخرى بجميع الدول أن توقع وتصدق على المعاهدة دون مزيد من التأخير وأن تقوم بذلك الدول الثماني المتبقية على وجه الاستعجال.

في القرن الحادي والعشرين، فإن التجارب النووية ببساطة أمر غير مقبول. من غير المقبول تدمير وتلويث البيئة. من غير المقبول أن يعاني السكان المحليين من التساقط الذري وغيره من النواتج العرضية النووية. ومن غير المقبول الحيلولة دون دخول المعاهدة حيز النفاذ، مما يعلق بالتالي ما تفرضه من قيود قيمة على الانتشار الكمي والنوعي للأسلحة النووية وهذه الخطوة العملية نحو القضاء التام عليها. فلنعمل معاً على الاستفادة القصوى من هذه الفرصة لتجديد التزامنا بحظر جميع التجارب النووية في كل الأوقات وفي جميع الأماكن. وإني أشكر الأعضاء وأعوّل على دعمهم المستمر من أجل تحقيق هذا الهدف الحيوي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

(*تكلمت بالإسبانية*)

قبل المضي قدماً، أود أن أستشير الأعضاء بشأن دعوة المتكلمين التاليين إلى الإدلاء ببيانات في هذه المناسبة: السيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ومعالي أنيكا ثنبورغ، سفيرة السويد إلى المكسيك ورئيسة شؤون الإعلام والمتحدثة سابقاً باسم اللجنة التحضيرية لمعاهدة حظر التجارب النووية. وما لم يكن ثمة اعتراض، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب، دون إرساء سابقة، في دعوة هذين المتكلمين إلى الإدلاء ببيانات خلال هذه الجلسة التذكارية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد زيربو.

السيد زيربو (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري العميق للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس لدعوتي إلى تقديم بيان رئيسي خلال اجتماع اليوم الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بـ ٢٩ آب/أغسطس يوماً دولياً لمناهضة التجارب النووية والترويج له. وبوصفي الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فلطالما كانت المناسبات السنوية للاحتفال باليوم الدولي

لمناهضة التجارب النووية قريبة من قلبي وعزيزة علي. وهي تمثّل تذكيراً هاماً وصارخاً للعالم بالآثار المدمرة للتجارب النووية على صحة الإنسان والبيئة. وهي تساعد على إبراز الدور الذي تؤديه كازاخستان في ضمان أن تظل مسألة التجارب النووية في صدارة جدول الأعمال العالمي، وتبرز التقدم الكبير الذي أحرز في وضع حد للتجارب النووية إلى الأبد.

ولكن الأهم من ذلك أن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية يتيح فرصة لتوجيه رسالة واضحة ولا لبس فيها إلى المجتمع الدولي مفادها أن عملنا لم ينته بعد. فلا يزال إنهاء التجارب النووية إلى الأبد غير منجز حتى الآن. ولهذا آمل أن يساعد احتفال اليوم في حفز البلدان على اتخاذ التدابير الملموسة التي تتيح لنا في نهاية المطاف بلوغ هدفنا المتمثل في عالم خالٍ من أخطار التجارب النووية. والطريق الوحيد الذي سيؤدي بنا إلى هذا الهدف النبيل هو إمكانية التحقق من معاهدة حظر التجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وعلى غرار كل احتفال من الاحتفالات الماضية، فإنه لشرف كبير لي أن أشارك في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة احتفالاً باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. ومع ذلك، أشعر هذه السنة بالسرور والحزن في نفس الوقت. ففي الآونة الأخيرة، خسر المجتمع الدولي صديقاً وحليفاً مخلصاً بوفاة يوكيا أمانو، المدير العام الراحل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كان يوكيا أمانو نصيراً للاستخدام السلمي للطاقة النووية وكان مواظباً على تنفيذ ضوابط فعالة للتأكد من أن لا يتم تحويل المواد والتكنولوجيا النووية لأغراض غير سلمية. وفي ٢٩ آب/أغسطس من هذا العام، تشرفتُ وبكل تواضع بأن أُقلِّدَ جائزة نزارباييف – إلى جانب الراحل يوكيا أمانو – المكرسة لعالم خالٍ من الأسلحة النووية والأمن العالمي من رئيس كازاخستان نور سلطان نزارباييف.

لقد اتخذ الرئيس نزارباييف القرار التاريخي بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية وإرسال الرؤوس الحربية النووية في كازاخستان إلى روسيا، ليغلق بصفة دائمة موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية. وهذه القرارات قد تبدو واضحة الآن، لكنها تطلبت قدراً كبيراً من الشجاعة والقيادة. وأشكر الرئيس نزارباييف وشعب كازاخستان على دعمهما الثابت لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي وعلى القيادة التي أبدياها في فتح باب التوقيع على المعاهدة.

وأقول ”شعب“ لأن الشعب في نهاية المطاف هو الذي سيتخذ قرارات صعبة. والشعب هو الذي سيمنح القيادة. لقد بيّن الرئيس نزارباييف أن السلام والأمن والازدهار لا تتوقف على حيازة الأسلحة النووية. وفي الواقع، فقد فهم أن لنزع السلاح النووي مكاسب أكبر من المضي قدماً بصفة دولة حائزة لهذه الأسلحة. كما فهم، بفضل العلماء والموظفين المدنيين المخلصين وكذلك الناس العاديين الذين تضرروا من التجارب النووية، أنه لا مستقبل للاحتفاظ بالقدرة على التجارب النووية في موقع سيميبالاتينسك. لقد دفع شعب كازاخستان بالفعل ثمناً باهظاً لقرابة ٥٠٠ من التجارب النووية التي أجريت في ذلك الموقع. ولن يكون إغلاق سيميبالاتينسك سوى الخطوة الأولى من العديد من الخطوات التي اتخذتها كازاخستان نحو الدفع قدماً لتحقيق رؤية عالم خال من الأسلحة النووية. إن صنع القرار على أعلى المستويات هو الذي أدى إلى الإغلاق النهائي لموقع الاختبار، ولكنه جاء أيضاً بفضل التصميم الثابت لشعب كازاخستان على تقرير مستقبله – مستقبل لا مكان فيه لاختبار أو حيازة الأسلحة النووية.

وكان السيد أولتشاس سليمانوف على رأس الحركة الشعبية لإغلاق موقع التجارب النووية، وهو شاعر وكاتب وسياسي ودبلوماسي وناشط مناهض للأسلحة النووية. أنشأ السيد سليمانوف، الذي تلقى تعليمه كمتخصص في الجيولوجيا، وقاد

حركة شعبية في نيفادا – سيميبالاتينسك عام ١٩٨٩، سعت إلى إغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية وغيره من مواقع التجارب النووية في جميع أنحاء العالم. وكان هناك أيضاً السيد توليجين محمدجانوف، المشارك النشط في حركة نيفادا – سيميبالاتينسك والصديق والزميل للسيد سليمانوف. كان السيد محمدجانوف مؤلف سيمفونيات وأوبرات ومقطوعات من موسيقى الحجرة ومقطوعات موسيقية شعبية، فضلاً عن تأليف موسيقى للأفلام والعروض المسرحية. وهو مؤلف الأغنية الشهيرة ”زمان – آي“ التي أصبحت ترنيمة الاحتجاجات العامة ضد التجارب النووية.

وفي حين كان للشخصيات المؤثرة في الجمهور والموحدة له بالغ الأهمية في هذه الحركة، ينبغي ألا ننسَ العلماء الذين عزموا على جمع وتحليل البيانات عن أثر التجارب النووية على السكان المحليين. فقد ترأس البروفيسور باخيا أتشاباروف، من معهد علم الأمراض في الأكاديمية الكازاخية للعلوم، البعثات الطبية من عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦٠. فحصت أفرقة البعثة ٥٠٠ ٣ من السكان المحليين و ٠٠٠ ٢ شخص آخرين من غير السكان المحليين بوصفهم مجموعة للمقارنة، وتمكنت من جمع آلاف مما سمي نقاط بيانية ”محزنة“ ملأت ١٢ مجلداً سرياً.

وهناك بطبيعة الحال صديقي العزيز كاريبيك كويوكوف، وقد ولد من دون ذراعين نتيجة التعرض للإشعاع النووي، وكرّس حياته لضمان ألا يعاني غيره من الآثار المدمرة للتجارب النووية. إن كاريبيك مصدر حقيقي للإلهام. وهو يشاطر قصته عن طريق فنه الخاص الذي يصور الحياة والثقافة والكفاح الذي عرفه بوصفه من ضحايا التجارب النووية.

وقد استخدم كاريبك صوته ورؤيته الفنية، بصفته السفير الفخري لمشروع ”أتوم“ (إلغاء التجارب رسالتنا)، لتثقيف الآخرين بشأن الحاجة إلى الإنهاء الكامل والتام للتجارب النووية كوسيلة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وليست هذه سوى أمثلة قليلة على الأشخاص الذين أدوا أدوارا هامة في إغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية. ونجتمع هنا اليوم للاعتراف بشجاعتهم وعزمهم، وللاحتفاء بقصصهم فيما نمضي قدما في سعينا إلى تحقيق عالم خال من أخطار التجارب النووية من خلال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

لقد كنت مؤخرا في فونافوتي، توفالو، للمشاركة في المنتدى الخمسين لجزر المحيط الهادئ. وقد انعقد المنتدى هذا العام في نفس المكان الذي قرر فيه منتدى جنوب المحيط الهادئ، قبل ٣٥ عاما، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. وجسدت المعاهدة التي نتجت عن ذلك – معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ أو معاهدة راروتونغا – عزم السكان المحليين، الذين مثلتهم دول ذات سيادة، على العيش في سلام واستقلال وعلى حماية شعوبهم وبيئتهم. فمعاهدة راروتونغا تحظر حيازة أي بلد للأسلحة النووية أو استخدامها أو اختبارها أو نشرها.

وكما هو الحال مع حركة إغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية، فقد كان هذا العزم مدفوعا بإرث التجارب النووية في المنطقة. فلا يزال الأثر المدمر لتلك التجارب على السكان والبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ مسألة مثيرة للقلق اليوم. وخلال المناقشات التي دارت في المنتدى هذا العام، هالتني جسامة التحديات التي تواجه المنطقة. وسواء كان الأمر يتعلق

بكيفية زيادة القدرات بموارد محدودة، أو كيفية تحسين الفرص التعليمية، أو حفز النمو الاقتصادي، أو بالكيفية التي يمكن بها التخفيف من عواقب تغير المناخ، كان هناك أمر واحد واضح بالنسبة لي، وهو أن حل كل تحد يتطلب تنسيقا وتعاونا نشطين سواء داخل المنطقة أو مع المجتمع الدولي على نطاق أوسع.

وينطبق الأمر ذاته على المعاهدة. فبدون التعاون العلمي الدولي الذي أرسى الأساس لنظام التحقق الخاص بها، لم نكن لنتمكن من القول بثقة اليوم أن هذا النظام قد وصل إلى حالة الاستعداد لتوفير قدر كاف من التحقق من تنفيذ المعاهدة.

وبدون الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي جرى الاضطلاع بها طوال العقود الخمسة الماضية، لما كانت لدينا المعاهدة على الإطلاق. وبالمثل، فإن دخول المعاهدة حيز النفاذ والوفاء بالهدف الرئيسي لليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية سيتطلب بذل جهود متعددة الأطراف متضافرة ومستمرة في كل مرحلة من المراحل. ويمكن للعلماء والدبلوماسيين والسياسيين والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني بأكمله الاضطلاع بدور في ذلك. وسيواصل الجيل القادم الإسهام في القضية، بما لديه من حدس وروح ابتكار. وقد رفع فريق شباب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعضوية تتجاوز ٧٠٠ شاب، صوته دعما لتحقيق مستقبل سلمي ومزدهر، خال من أخطار التجارب النووية.

ولكن في النهاية، فإن الدول نفسها هي من سيتخذ القرار السيادي بشأن ما إذا كانت ستنضم إلى توافق الآراء الدولي الساحق ضد التجارب النووية. وبذلك، ربما نكون قد اتخذنا أكثر التدابير الرمزية فعالية والتي ستؤدي بنا إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

دعونا نحتفل بقرار الرئيس نزاربايف بإنهاء إجراء التجارب النووية إلى الأبد في السهول الكازاخستانية. دعونا نكرم الضحايا ونحتفي بالمواطنين الأبطال الذين كافحوا من أجل وضع نهاية لإجراء التجارب النووية في باحتهم الخلفية. دعونا نعترف بإرادة الدول الجزرية في المحيط الهادئ في العيش دون خوف من الأسلحة النووية وتجارب الأسلحة النووية. دعونا نحترم رغبة الدول الأعضاء من جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في التخلي عن الأسلحة النووية والتجارب النووية في مناطقها، ودعونا نفعل ذلك من خلال اعتماد أنجع الحلول المتعددة الأطراف باعتبارها أكثر الطرق فعالية وضرورة، في نهاية المطاف، للتصدي لخطر الانتشار النووي.

إن خطر الانتشار النووي وخطر الإرهاب النووي لا يزالان يشكلان تحديات كبيرة للمجتمع الدولي. ولضمان استمرار جدوى استخدام الطاقة النووية لأغراض السلام والتنمية، يجب أن نعزز الإطار القانوني الذي تم إنشاؤه بشق الأنفس لإبقاء المخاطر النووية عند مستوى منخفض والبناء عليه، وفي الوقت نفسه كفالة أن تواصل البلدان الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة حاسمة وطال انتظارها من شأنها أن تساعد على كفالة استمرار حيوية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وإذا عملنا معا، فإنني على ثقة من أنه يمكننا تحقيق ذلك الهدف النبيل. دعونا نحتفل بهذا اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية من خلال تعزيز التزامنا بإنهاء التجارب النووية إلى الأبد.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيد زيربو على إحاطته الشاملة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ثنبورغ.

السيدة ثنبورغ (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أتواجد هنا اليوم للاحتفال، مع جميع الحاضرين، باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وبالتالي الحظر المنصوص عليه في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي أحد

أقوى وأشمل المعاهدات التي تم التفاوض بشأنها وتنفيذها في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، ومن ثم في مجال الأمن.

(تكلمت بالإسبانية)

إنه ليشرفني ويسعدني أن أتواجد هنا مع الرئيسة إسبينوسا غارسيس، ممثلة منطقتها، أمريكا اللاتينية، التي كانت أول منطقة تصبح خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وما برحت أمريكا اللاتينية وأوروبا حليفين في تعزيز القانون الدولي والشؤون المتعددة الأطراف ومشاريع نزع السلاح وعدم الانتشار منذ إنشاء الأمم المتحدة. وبصفتي سفيرة السويد لدى المكسيك، يسرني أن أشير إلى التعاون الوثيق بين السويد والمكسيك، الذي تم الاعتراف به عند منح ألفونسو غارسيا روبليس وألفا ميردال جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٢ لما قاما به من عمل رائع في مفاوضات الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي الآونة الأخيرة، من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣، ترأس وزيرا خارجيتنا معا عملية المادة الرابعة عشرة من خلال الترويج لبدء نفاذ المعاهدة.

(تكلمت بالإنكليزية)

ويشرفني أن أتواجد هنا مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش، أكبر ممثل للمنظمة التي ساعدت على جعل العالم أكثر أمنا وأكثر مساواة ومكانا أفضل للعيش فيه منذ إنشائها قبل أكثر من ٧٠ عاما في أعقاب الحربين العالميتين المدمرتين. وشأني شأن الآخرين من جيلي، نشأت مؤمنة بالفكرة القائلة بأن سيادة القانون – الدولي والإقليمي والوطني – والمؤسسات القائمة لتنفيذه، هي أساس حضارتنا الحديثة.

وذلك بفضل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، وبفضل منظور وطني مؤداه أن البلدان يجب أن تقوم على أساس القانون، وهو مفهوم قوي في التقاليد السويدية وتقاليد بلدان الشمال الأوروبي، وقد حل مفهوما السلام والأمن إلى حد كبير محل مفهومي الحرب والنزاع. ولكي يتسنى لنا تحسين الأداء، نحتاج إلى ترسيخ سيادة القانون لا تقويضها؛ ونحتاج إلى زيادة أوجه التعاون والاتفاقات على الصعيدين الدولي والإقليمي لا تقليصهما؛ ونحتاج إلى زيادة الحوار وتدابير بناء الثقة لا التقليل منهما.

ولذلك يشرفني عظيم الشرف أن أكون هنا مع السيد لاسينا زيربو أكبر ممثل للمعاهدة ومنظمتها التي تمثل ذلك تحديدا – سيادة القانون وعالم أكثر أمانا وأمنا. وتحظر المعاهدة بشكل شامل ودون تمييز أحد أشد ابتكارات البشرية تدميرا – التفجير النووي. وقبل التوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال الحوار والمفاوضات، شهد العالم أكثر من ٢ ٠٠٠ تفجير نووي أجرى للأغراض العسكرية وما يسمى بالأغراض السلمية، مع ما ترتب عليها من آثار مدمرة على البشر والحيوانات والبيئة.

إن المعاهدة تجعل من الصعب للغاية استحداث أسلحة نووية جديدة وأكثر تطورا وهي معاهدة نموذجية لا سيما بسبب نظامها المدروس جيدا للتحقق – وهو نظام رصد يستكمل بعمليات تفتيش موقعي مصممة لاكتشاف أي تفجير نووي ذي أهمية عسكرية، بغض النظر عن مكان حدوثه في العالم، مصحوبا بتدابير للشفافية وبناء الثقة ووسائل تقنية وطنية لتسوية أي نزاع أو شواغل فيما يتعلق بالامتثال.

وللأسف فإن الباب لا يزال مفتوحا أمام إجراء المزيد من التجارب النووية. إن الدول الكبرى التي لم تصدق بعد على المعاهدة لا تعرض العالم للخطر فحسب، بل وتحرم نفسها وغيرها من الدول من التمتع بكامل الفوائد الأمنية للمعاهدة، بما في ذلك عمليات التفتيش الموقعي بعد فترة إخطار قصيرة لتحسين ردع وكشف التجارب النووية السرية وحسم مسألة ما إذا كانت قد أجريت بالفعل.

واحتفالا باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، تكرم وزيرة خارجية السويد، السيدة مارغو فالستروم، ضحايا التجارب النووية وتحض على دخول المعاهدة حيز النفاذ. لقد حان الوقت لإغلاق الباب وسد الطريق تماما أمام إمكانية إجراء التجارب النووية.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيد أوديدا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية اليوم بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

وتعرب المجموعة الأفريقية عن التقدير لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة التذكارية وعلى دعمكم لنزع السلاح النووي. وتعرب المجموعة عن تقديرها للرسالة القيمة التي وجهها الأمين العام والبيان الذي أدلى به الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

واجتماعنا هنا اليوم دليل على رغبتنا وعزمنا على وضع حد للتجارب النووية كتدبير ضروري للتوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد المجموعة الأفريقية أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يتمثل الغرض منها في إنفاذ حظر شامل للتجارب النووية مع كل ما يترتب عليها من تداعيات، والوقف التام لعمليات الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية.

والواقع أن للتفجيرات النووية التجريبية آثارا مدمرة على البيئة الأرضية. وعلينا جميعا واجب حماية البيئة من خلال احترام الوقف الاختياري للتجارب النووية، بينما نعمل جاهدين لتحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ولم تزال الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي ذلك السياق، تؤكد المجموعة من جديد الحاجة الملحة لجعل كوكبنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خاليا من الأسلحة النووية، لأن وجودها يشكل تهديدا وجوديا للسلم والأمن العالميين، وكذلك لبقاء الجنس البشري في المستقبل. ونظرا لذلك، تشير المجموعة إلى منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧ للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية.

وتؤيد المجموعة مبدأ نزع السلاح النووي الكامل باعتباره شرطا أساسيا بالغ الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نشير إلى الاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. ولذلك فإن المجموعة تود أن تحض جميع الدول على تأييد معاهدة حظر الأسلحة النووية بالتوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن يغتنم جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المشمولة بما يسمى بالمظلة النووية، الفرصة لتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية.

وتتطلع المجموعة إلى انعقاد الاجتماع السادس الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وتؤكد أهميته باعتباره جزءا لا يتجزأ من جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وتكرر المجموعة الإعراب عن قلقها العميق إزاء بطء وتيرة التقدم الذي تحرزه الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق الإزالة التامة لترسانتها النووية وفقاً لالتزاماتها القانونية وتعهداتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك فإن المجموعة تصر على تنفيذ جميع التدابير المتفق عليها والتعهدات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بتحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتؤكد المجموعة على مساهمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم في الغرض الشامل المتمثل في تحقيق هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وبالتالي تعزيز السلام والأمن العالميين والإقليميين. وتؤكد المجموعة مجددا في هذا السياق التزامها بمعاهدة بليندابا، التي تعيد تأكيد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وبوصفها درعا واقيا للإقليم الأفريقي، بسبل منها الحيلولة دون وضع الأجهزة المتفجرة النووية في القارة وحظر تجربة تلك الأسلحة في جميع الأراضي المكونة للقارة الأفريقية.

وفي السياق نفسه، ترحب المجموعة الأفريقية بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط عملا بالمقرر ٥٣٦/٧٣، وتهيب بجميع الدول التي وجهت إليها الدعوة المشاركة بفعالية في المؤتمر بحسن نية من أجل التفاوض بشأن معاهدة ملزمة قانونا تفي بتنفيذ القرار المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وتود المجموعة التأكيد أيضا على أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال يشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من مجموعة التدابير والأساس الذي تم الاستناد إليه في تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وتشدد المجموعة على استمرار صلاحية القرار حتى يتم تحقيق أهدافه. وتكرر المجموعة الإعراب عن أسفها لإخفاق المؤتمر الاستعراضي التاسع للمعاهدة في التوصل إلى اتفاق على وثيقة ختامية، على الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا. وإذ نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر للمعاهدة، المقرر عقده في نيويورك في عام ٢٠٢٠، تدعو المجموعة جميع الدول إلى العمل من أجل الحفاظ على مصداقية المعاهدة واستدامتها وتحقيق أهدافها.

وتؤكد المجموعة الأفريقية حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتسلط الضوء على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة التقنية والتعاون وتعظيم استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك في ضمان التزامات الدول بتنفيذ اتفاق ضمانات الوكالة.

وتشدد المجموعة على أهمية تبادل المعارف النووية ونقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، وتسلط الضوء على الإسهام المحتمل للطاقة النووية في تعزيز التنمية المستدامة والرخاء في جميع أنحاء العالم. وتؤكد المجموعة ضرورة استمرار صياغة وتنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لنظامها الأساسي.

وتود المجموعة تأكيد الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات الخاصة بالأسلحة النووية وتدعو جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى مراعاة العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لتفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها.

وتشدد المجموعة على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واضعة في اعتبارها على وجه الخصوص المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعتقد المجموعة أن المعاهدة تمنح الأمل في وقف مواصلة تطوير الأسلحة النووية وانتشارها، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار، والمدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، والتي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية، على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

في الختام، تدعو المجموعة الأفريقية مرة أخرى جميع الدول إلى العمل بإصرار من أجل تيسير التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة للوفاء بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا التي ستتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

مرت عشر سنوات تقريبا على اتخاذ القرار ٣٥/٦٤ بالإجماع، الذي نص على اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية وتحت قيادة كازاخستان، نحتفل بهذا اليوم التاريخي في كل عام لتكريم ضحايا التجارب النووية وآثارها الجانبية. ونؤكد من جديد التزامنا بإنهاء التجارب النووية، التي لا تجلب سوى الدمار والتهديد لجميع أشكال الحياة.

ومن المهم بشكل حيوي أن يكفل المجتمع الدولي التعجيل ببدء نفاذ وتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تمثل وثيقة أساسية بالنسبة للجهود الدولية الفعالة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وندعو كل الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما تلك التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، إلى أن تفعل ذلك. لقد أرست المعاهدة قواعد قوية لمناهضة تجارب الأسلحة النووية ونحث جميع الدول على احترامها والامتناع عن القيام بأي عمل يتعارض مع هدفها ومقصدها.

ولا يشك أحد في أن تجارب الأسلحة النووية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأنها تقوض الهيكل الحالي لعدم الانتشار الذي تم بناؤه على مدى عقود. ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لا يزال خطر إجراء تجارب على الأسلحة النووية وإساءة استخدامها قائما، كما يتضح من التطورات الخطيرة في السنوات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية. وتشجعنا التطورات الإيجابية التي حدثت في شبه الجزيرة الكورية، بما فيها وقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طواعية للتجارب النووية من جانب واحد. وندعو كذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التوقيع والتصديق على معاهدة حظر التجارب دون إبطاء وإلى الامتثال لأحكامها.

وفي عالم تسوده التوترات والانقسامات المتزايدة والمنافسة المستمرة في مجال التسلح، لا بد من الحفاظ على سلامة قواعد عدم الانتشار والنهوض بنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نجاحاً تاريخياً وتدعو الحاجة إلى تنفيذها تنفيذا كاملا أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام المعاهدة في العام المقبل. إن هدفنا هو إيجاد عالم ينعم بالسلام. وإذا أردنا تحقيق ذلك، فإن فرض حظر كامل على تجارب الأسلحة النووية هو إحدى الخطوات الأساسية للقيام بذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تلقيت طلبات لأخذ الكلمة من عدد من الوفود الأخرى في هذا الاجتماع التذكاري.

أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند، الذي سيتكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار.

وبهذه المناسبة اليوم، تؤكد الرابطة مجددا موقفها الجماعي المناهض للتجارب النووية وتواصل التشديد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد صدقت تايلاند على المعاهدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، مما يجعل جميع الدول الأعضاء في الرابطة أطرافا مصدقة على المعاهدة. وتصديق جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على المعاهدة يدعم ويعزز التزامنا القوي بالقاعدة الدولية لمناهضة التجارب النووية، فضلا عن دعمنا الثابت للمعاهدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تن – باو (غيانا).

وإذ نضع في اعتبارنا أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نشارك الآخرين في حث الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على توقيع المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق دخولها حيز النفاذ.

وتشجب رابطة أمم جنوب شرق آسيا إجراء التجارب النووية الذي يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ويتناقض مع القواعد والجهود الدولية فيما يتعلق بالتجارب النووية وعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وندرك الآثار الإنسانية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية ونؤكد من جديد دعمنا للجهود الرامية إلى القضاء عليها. ونؤكد على أهمية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية للنظام العالمي القائم لعدم الانتشار. ونواصل دعم الجهود الجارية الرامية إلى إنشاء هذه المناطق، ولا سيما في الشرق الأوسط. ونؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على منطقتنا منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، والمعروفة أيضا باسم معاهدة بانكوك.

وإلى جانب معاهدة بانكوك وغيرها من معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تنص معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تتعهد كل دولة طرف بألا تقوم أبدا، تحت أي ظرف من الظروف، بتطوير أو اختبار أو إنتاج أو تصنيع أو حيازة أو امتلاك أو تخزين الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي هذا الصدد، ترحب الرابطة بالجهود التي بذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في وضع خطته الشاملة نزع السلاح، التي أُطلقت في أيار/مايو ٢٠١٨. وتمثل الخطة محاولة جادة من جانب الأمين العام للنهوض بأهداف نزع السلاح على نحو ملموس وبصورة كلية وشاملة. وتنوه رابطة أمم جنوب شرق آسيا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار وتدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى أن تجدد التزامها بالتنفيذ العاجل والكامل للالتزامات القائمة، لا سيما تلك المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة.

وترحب الرابطة بمؤتمرات القمة الثلاثة بين الكوريتين وبمؤتمر القمة الأول بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي استضافته سنغافورة في العام الماضي. وفي ٥ آذار/مارس، أصدر وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بيانا يشيد بالجهود التي بُذلت خلال مؤتمر القمة الثاني بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المعقود يومي ٢٧ و٢٨ شباط/فبراير في هانوي، لتحقيق تقدم في عملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. كما حثوا الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة بذل المساعي الدبلوماسية من أجل إرساء الأساس لإقامة نظام سلام دائم ومستقر وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي تماما. والرابطة على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور بناء في الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز جهودها الرامية إلى الحد

من التوترات والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

وتؤكد الرابطة مجددا موقفها القوي المعارض لجميع التجارب النووية وتدعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إظهار حسن النية وتعزيز التفاهم المتبادل وبناء الثقة والتعاون وضمان العمل بشكل جماعي ومسؤول في السعي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

السيد الرويعي (البحرين): أتشرف بأن ألقي هذا البيان باسم المجموعة العربية بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، والذي يمثل حدثا هاما يؤكد رغبة والتزام المجتمع الدولي بإنهاء التجارب النووية، بكل ما سببته من ترويع للإنسانية وأضرار بيئية مستدامة.

وأود أن أعبر عن تقدير المجموعة العربية للعناصر الهامة التي تضمنها بيان رئيسة الجمعية العامة وكلمة الأمين العام للأمم المتحدة والنقاط التي طرحها الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مداخلته، والتي تشترك جميعها في تأكيد الضرورة الملحة للتخلص من كافة التهديدات التي تمثلها الأسلحة النووية والتي تُعد بلا شك أكثر أنواع الأسلحة تعارضا مع المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني.

وفي هذا السياق، تعبر المجموعة العربية عن قلقها البالغ إزاء التهديد الخطير الذي تواجهه الإنسانية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية. وتؤكد أن التخلص التام من تلك الأسلحة بشكل خاضع للتحقق لا رجعة فيه يمثل الضمانة الرئيسية لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها من قبل الدول أو الفاعلين من غير الدول. ويعتمد تحقيق هذا الهدف المتفق عليه على تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالمية هذه المعاهدة، التي تُعد حجر الزاوية في منظومة الأمن الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

تعتبر المجموعة العربية أن استمرار وجود الأسلحة النووية وعدم تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والتعهدات الملزمة ذات الصلة، التي تم اعتمادها في عدة دورات لمؤتمر استعرض المعاهدة بشأن تحقيق عالميتها بانضمام الدول التي لم تنضم إليها بعد، يمثلان تهديدا خطيرا للأمن والسلم والدوليين. كما ترفض المجموعة العربية بشكل قاطع الذرائع التي تدفع بأن امتلاك الأسلحة النووية ضروري لتحقيق الاستقرار الدولي أو أن الظروف الدولية غير مواتية للمضي قدما في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي. وفي واقع الأمر، فإن النظر بشكل مدقق في تحديات الانتشار النووي القائمة اليوم يوضح أن تلك التحديات كان من الممكن التعامل معها بشكل أفضل، أو أنها لم تكن لتنشأ من الأساس، في عالم خال من الأسلحة النووية.

ونطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية مجددا بالاضطلاع بمسؤولياتها في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها والتخلص من ترساناتها النووية وفقا لبرنامج زمني محدد، وهو أقل ما ينبغي أن تقوم به هذه الدول التي أجرت تجارب نووية في سياق تعويض المجتمع الدولي عن الأضرار الجسيمة والمستدامة التي أحدثتها آلاف التجارب النووية التي قامت بها تلك الدول.

بالرغم مما تتسم به منطقة الشرق الأوسط من توتر وتحديات، فقد أثبتت الدول العربية حسن نواياها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام بتنفيذ تعهداتها في إطارها. كما شاركت بفاعلية في المفاوضات الخاصة بالتوصل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتستمر في دعم أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يستوفي الأهداف المنصوص عليها بشأن ولاية اللجنة.

وبالرغم من ذلك، يبقى الشرق الأوسط أحد أبرز الأمثلة على التحديات التي تواجهها منظومة عدم الانتشار بسبب عدم تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وإصرار إسرائيل على تحدي إرادة المجتمع الدولي، ورفضها تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة والالتزام بالأعراف والقواعد التي ترسيها معاهدة عدم الانتشار، في الوقت الذي تقوم فيه بعض القوى الدولية بغض النظر عن هذا الوضع المختل وتستمر في توفير مظلة سياسية لمواقف إسرائيل.

ويتسبب هذا الخلل في المنظومة الأمنية القائمة في المنطقة في ترك المنطقة عرضة لسباقات التسلح والنزاعات. وقد أصبحت المنطقة تشهد مستوى غير مسبوق من الإحباط من قبل الدول العربية نظراً للفشل المتكرر في تنفيذ الهدف الخاص بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وعدم الوفاء بالالتزامات المتفق عليها في هذا الشأن.

وتتطلع المجموعة إلى إعادة إحياء الجهود المتعددة الأطراف لمعالجة هذا الخلل في منطقتنا من خلال تنفيذ التعهدات المتفق عليها، وفي مقدمتها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقا للقرار ذي الصلة الصادر عن مؤتمر المراجعة والتمديد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، وما أقره مؤتمر المراجعة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ حول تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المشار إليه، وقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٧٨ (١٩٩١)، وعشرات القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن.

وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية على أهمية المؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتحث كافة الأطراف المدعوة إلى هذا المؤتمر على المشاركة فيه بحسن النوايا بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة في هذا الشأن، بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

تنطوي العديد من التطورات الأخيرة، وفي مقدمتها اعتماد التعهد الإنساني الذي تم النص عليه في عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما تم عام ٢٠١٧ من اعتماد أول معاهدة لحظر الأسلحة النووية لاستكمال أهداف معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب النووية، على إشارات واضحة على تغير الظروف على الساحة الدولية وعلى رسالة بأن الدول غير النووية التي ألزمت نفسها حقاً بمبدأ نزع السلاح النووي بدأت تبحث عن سبل جديدة لاتخاذ إجراءات جادة لسد الثغرات والتعامل مع الاختلالات القائمة في المنظومة الحالية لنزع السلاح وعدم الانتشار، ومجابهة المخاطر الناتجة عن استمرار امتلاك الأسلحة النووية من قبل عدد محدود من الدول، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بتجارب التفجير النووي، وهي في مجملها خطر وجودي لا بد للأمم المتحدة من التعامل معه بشكل حثيث ودون كلل حتى نصل إلى تخليص العالم والأجيال القادمة من تلك الأسلحة.

تعتقد المجموعة العربية أن التخلص التام من تلك الأسلحة لا يعد فقط هدفًا واقعيًا وقابلا للتنفيذ وإنما شرطاً ضرورياً للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين بشكل مستدام.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نحتفل اليوم بالذكرى السنوية العاشرة لليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. في الواقع، قبل ١٠ سنوات أيدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع مبادرة كازاخستان لتخصيص هذا اليوم. في هذا اليوم بالذات قبل ٧٠ عامًا كان قد تم اختبار أول قنبلة نووية سوفيتية في بلدي. ومرة أخرى، في نفس هذا اليوم من عام ١٩٩١، اتخذ رئيس بلادي آنذاك، نور سلطان نزاربابيف، قراراً أحاديًا بالإغلاق الرسمي لموقع اختبار سيميبالاتينسك. ويظل

ذلك إجراء غير مسبوق، حيث لم يتم الإغلاق الرسمي لأي موقع تجارب نووية آخر.

إن الوقف الاختياري المعلن للتجارب النووية لا يحفظ البشرية في مأمن من التجارب، حيث يمكن التراجع عن مثل هذا القرار في أي وقت. وبالنظر إلى الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة، نعتقد أن الخطر المتزايد لاستئناف سباق التسلح النووي يمكن أن يفضي إلى جولة جديدة من التجارب النووية. هذا الوضع الهش يقوض بشكل خطير جهودنا الرامية إلى فرض حظر نهائي على الأسلحة النووية.

إنني ممتن للغاية للرئيس إسبينوزا غارسيس على عقد جلسة اليوم بغية تنشيط جهودنا المشتركة من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية حتى يتم التعجيل في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. يجب على جميع الدول الأعضاء تكثيف ودمج وتنشيط أعمالها لاستكمال ما تم الشروع فيه.

أولا، يجب أن نواصل بلا كلل الضغط من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي هي مثال توضيحي للغاية على الثقة والاطمئنان المتبادلين.

ثانيا، ينبغي أن نعمل على التوصل إلى حظر كامل على الأسلحة النووية. في ٢٩ آب/أغسطس أودعت كازاخستان وثيقة التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذوها. يجب على الدول الـ ١٢٢ التي صوتت لصالح تلك المعاهدة التاريخية في تموز/يوليه ٢٠١٧ أن تعيد تأكيد موقفها بشكل عملي.

ثالثا، ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ بحزم خطوات أقوى للبدء في حوار حول مستقبل كوكبنا؛ ولن يكون هذا النقاش فعالًا وناجحًا إلا إذا شاركت فيه القوى النووية. في السابق، كانت أكبر الدول تتحمل دائمًا المسؤولية عن مستقبل البشرية. في الوضع الحالي، ينبغي تصحيح المفهوم القديم للاستقرار الاستراتيجي القائم على الأسلحة النووية.

لا يمكن لأسلحة الدمار الشامل أن تكون أفضل وسيلة للردع. وكما هو مذكور في بيان نور سلطان نزاربايف المعنون ”بيان: العالم في القرن الحادي والعشرين“، أية قوة تفضي بدورها إلى قوة جديدة. وهذا السباق الذي لا ينتهي، سواء في المجال النووي أو في مجال الأسلحة التقليدية، سيستمر بلا توقف ما لم تسود الإرادة السياسية لوقفه. لذلك ينبغي للتحالف العالمي للدول المحبة للسلام والاستقرار والثقة والأمن، تحت رعاية الأمم المتحدة، أن يعارض النظام القديم للتكتلات العسكرية.

إن الفصول المأساوية في التاريخ النووي لكازاخستان هي مثال حي على أن الأسلحة النووية وعواقبها تتعارض مع المستقبل الآمن والمأمون للبشرية. وقصتنا توجه أيضًا نداءً واضحاً من أجل الدخول المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، بحيث لا يتعين على أي أحد في العالم أن يعيش مصيرنا من جديد وأن يعاني منه. ما زال مليون ونصف المليون نسمة في كازاخستان يعانون من عواقب التجارب النووية. والأمر الأكثر بشاعة هو أن الجيلين الثالث والرابع من المتضررين ما زالوا يعانون.

ولهذا السبب فإن الاحتفال باليوم الدولي لا يجعلنا نتذكر العواقب المأساوية للأسلحة النووية فحسب، بل يجعلنا أيضًا نقدر وندعم جميع الجهود العالمية الجارية نحو التخلص التام من الأسلحة النووية.

في ٢٩ آب/أغسطس هذا العام، استضافت عاصمتنا، نور سلطان، حفل توزيع جائزة نزاربايف الذي يقام كل عامين من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية والأمن العالمي. وقد مُنحت الجائزة للسيد لاسينا زيربو والراحل السيد يوكيا أمانو لما حققاه من إنجازات بارزة وبذلاه من جهود دؤوبة لتعزيز نزع السلاح النووي والحفاظ على الأمن العالمي. وقد نوه مؤسس

الجائزة، نور سلطان نزاربايف، بالمساهمة الخاصة التي قدمها السيد أمانو، المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في العديد من الإنجازات التاريخية المتميزة التي حققتها الوكالة، بما في ذلك إنشاء بنك دولي للوقود النووي في كازاخستان.

أكد أيضاً على جهود السيد زيربو لتعزيز نظام التحقق وإنشاء نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونهنئ السيد زيربو مرة أخرى ونأمل أن يواصل توجهه الصارم لكي تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ قريباً. وهذه ليست مهمته وحده ولكنها هدفنا ومسؤوليتنا بصورة مشتركة.

وفي ٢٩ آب/أغسطس، عُقد أيضا حدث آخر بنفس درجة الأهمية في كازاخستان، وهو حلقة دراسية دولية بشأن تعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد أسهم هذا الحدث، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وكازاخستان، بشكل كبير للغاية في توحيد جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية الحالية، وتوحيد مواقفها وتعزيز دورها في مجال نزع السلاح النووي.

وتعد تلك المسائل من بين الأولويات الرئيسية للتوجه الكازاخستاني المناهض للأسلحة النووية، فضلاً عن كونها أحد العناصر المهمة في خطة الأمين العام لنزع السلاح. ولسوء الحظ، لا تزال المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى هي الأخيرة من نوعها والمنطقة الوحيدة في نصف الكرة الشمالي، ونحن نرى حاجة إلى المزيد منها. لذلك ندعو إلى زيادة عدد هذه المناطق، خاصة في الشرق الأوسط.

تعد الجلسة العامة اليوم بمثابة تذكير آخر للجميع بالهدف النبيل الرئيسي للأمم المتحدة، الذي تم تصوره في عام ١٩٤٥. ونأمل أنه بحلول عام ٢٠٤٥ الذكرى المئوية للأمم المتحدة، سيكون العالم قد تخلص أخيراً من التهديد النووي وسيعيش أطفالنا في عالم آمن ومستقر حقا.

السيد كيكيرت (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا تأييدا تاما بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيتم الإدلاء به في وقت لاحق، والذي يحدد بالتفصيل أولوياتنا فيما يتعلق بمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونود أن نشيد بالمدير التنفيذي لاسينا زيربو على قيادته وتفانيه، وفريق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأكمله، على عمله الممتاز لإنهاء تجارب الأسلحة النووية.

ومع اقتراب مرور ٧٥ عامًا على أول تجارب للأسلحة النووية، فإننا ندخل في سباق تسلح عالمي جديد مع تشغيل أسلحة نووية جديدة وأكثر تقدماً. لذلك فإن فرض حظر على تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة للإطار العالمي لنزع السلاح النووي.

وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حجر الزاوية الذي لا غنى عنه في الجهد العالمي لعدم الانتشار النووي. إن نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على تقديم بيانات موثوقة ومستقلة بسرعة، يدل على فعالية نظام التحقق الخاص بها. ومن خلال نظام الرصد الدولي وعمليات التفتيش الموقعي ومركز البيانات الدولي، تقوم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بما لا يمكن لبلد واحد القيام به بمفرده فيما يتعلق بالتحقق من تنفيذ القاعدة المناهضة للتجارب النووية. وهي تتضمن عنصرا أساسيا من الثقة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

غير أننا نلاحظ بقلق مرور سنة أخرى بدون بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وفي بيئة عالمية يجري فيها التشكيك في معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار الأخرى، يجب أن نضاعف بذل جهودنا لتحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ورغم التحديات التي تواجه الجهود العالمية لمنع الانتشار ونزع السلاح، تظل غالبية البلدان ثابتة في التزامها بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد حققنا ونحن متحدين لتحقيق هذا الغرض بعض النجاحات المهمة. وكما ذُكر فقد أيدت ١٢٢ دولة عضوا في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبعد مرور أكثر من عامين بقليل وقعت ٧٠ دولة على المعاهدة وصدقت عليها ٢٦ دولة بعد أن بلغت منتصف طريق دخولها حيز النفاذ. إننا نشيد بالتصديق الرمزي للغابة على المعاهدة في اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في ٢٩ آب/أغسطس من جانب كازاخستان البلد الذي اضطر سكانه إلى تحمل معاناة رهيبة نتيجة للتجارب النووية.

لقد تمت صياغة معاهدة حظر الأسلحة النووية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تتوافق تماما مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترسخت الآن كعنصر أساسي في هيكل نزع السلاح العالمي الذي تكمله. إن حظر الأسلحة النووية، على غرار الفئتين الأخريين من أسلحة الدمار الشامل، ضروري للقضاء عليها.

يجب أن يظل استمرار تقدمنا نحو نزع السلاح النووي والاستفادة من نجاحاتنا ضمن هذا الهيكل أولوية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي. لقد زاد خطر التفجير النووي العرضي أو المتعمد أو بسبب سوء الفهم. إن الأسلحة النووية اليوم أكثر تدميراً بكثير من الأسلحة التي استخدمت ضد هيروشيما وناغازاكي، والنتائج الإنسانية الكارثية للتفجير واضحة بشكل مرعب.

وتؤيد النمسا بقوة رأي الأمين العام بأن عدم الانتشار ونزع السلاح يؤديان إلى زيادة الأمن. إن تأخير اتخاذ إجراءات نزع السلاح بذريعة الظروف الأمنية هو سوء تقدير صارخ وخطير بشكل خاص في بيئة تزداد فيها التوترات والمخاطر. فمن خلال نزع السلاح وعدم الانتشار بالضبط، يمكننا أن نبدأ في إعادة بناء الثقة وتحسين الأمن العالمي.

إن دخول قاعدة عالمية حيز النفاذ مضادة للتجارب من خلال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيشكل إجراء رئيسيا لبناء الثقة ودليلا على استعداد الدول للعمل معا للتصدي لمخاطر الانتشار النووي. ولم يعد بإمكاننا قبول الأعذار بشأن سبب عدم تصديق الدول الرئيسية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب أن تجتمع بمعارضيها المفترضين وتصدق عليها أخيرا. وأقول لها ”فقط إفعلي ذلك“.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة.

يشكل استخدام الولايات المتحدة للقنابل الذرية في هيروشيما وناغازاكي تذكيراً محزنًا للب، شرية بالخطر الداهم الناجم عن مجرد وجود الأسلحة النووية والتهديد الذي تشكله على بقاء الجنس البشري. وكجزء من الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، تؤكد كوبا من جديد موقفها المؤيد للقضاء التام على الأسلحة النووية وتحقيق هدف عالم خالٍ من هذه الأسلحة.

إن بلدنا، وهو خامس دولة تصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، يدعو الدول التي لم توقع وتصدق عليها إلى أن تقوم بذلك حتى تدخل حيز النفاذ على الفور. وتحظر المعاهدة، بالإضافة إلى حظر الأسلحة النووية وما يسمى بمبدأ الردع النووي وإنشاء إطار للإزالة التامة والكاملة لهذه الأسلحة أي نوع من التجارب.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة الذي يخفض العتبة التي ينظر فيها في استخدام الأسلحة النووية، حتى في مواجهة ما يسمى التهديدات الاستراتيجية غير النووية، ويتيح استئناف تجارب التفجيرات النووية من أجل أمن وفعالية الترسانة النووية للولايات المتحدة. ومن غير المقبول أن تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية تطوير نُظم أسلحة نووية جديدة وتحديث رؤوسها النووية وصواريخها

ونُظم إطلاقها الجوي ومرافق إنتاج الأسلحة النووية وترساناتها بالكامل.

وأجرت الولايات المتحدة الدولة الرائدة في العالم في إجراء التجارب النووية، ١٠٣٢ تجربة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٢، وأجرت كذلك ٢٩ تجربة نووية دون حرجة منذ عام ١٩٩٧، منتهكة بذلك روح ونص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحن نؤيد الحظر الشامل والفعلي لجميع التجارب النووية، سواء كانت متفجرة أو دون حرجة أو نفذت بواسطة أساليب متطورة أخرى. كما أننا ندعم أيضًا إغلاق وتفكيك جميع المنشآت المستخدمة لهذه الأغراض والبنية التحتية ذات الصلة بها.

إن التجارب دون الكتلة الحرجة والزيادة الكبيرة في النفقات لتحسين هذه الاختبارات وإمكانية استئناف الولايات المتحدة للتفجيرات التجريبية والسياسة النووية التي اعتمدتها مؤخرا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المعنونة ”عمليات نووية“ وانسحاب البلد من اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة – مثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى – أو عدم التزامه بها، تقوض السلم والأمن الدوليين ونظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

و زيادة دور الأسلحة النووية في النظريات الدفاعية والأمنية لبعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة أمر يثير الجزع، وهو عامل يسارع من انتشارها النوعي العمودي. إننا ندين هذه المواقف التي تضع العالم على شفا صراع نووي. فهي غير مبررة وغير مقبولة وتتعارض مع الالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

كما ندين بشدة وضع شروط لنزع السلاح النووي. وندعو جميع الدول وممثلي المجتمع المدني إلى المشاركة في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية المزمع عقده في ٢٦ أيلول/سبتمبر وإلى تعبئة المجتمع الدولي في اتجاه تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية قبل فوات الأوان.

إن بلدنا يعتز بانتمائه إلى أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن منطقة خالية من الأسلحة النوويةن ويعيد التأكيد على أهمية إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونؤيد، في ذلك الصدد، تأييدا كاملا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي.

ونعيد التأكيد على أن الطريقة الفعالة الوحيدة لكفالة عدم تعرض البشرية الآثار الأكثر فظاعة للأسلحة النووية هي القضاء التام عليها بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم للدول التي لا تمتلكها ضمانات عالمية ملزمة قانونا وغير مشروطة وغير تمييزية بأنها لن تستخدم أو تهدد باستخدام هذه الأسلحة ضدها تحت أي ظرف من الظروف.

إن على عاتقنا مسؤولية أخلاقية بتوعية الناس بالخطر الذي يتعرضون له جراء الأسلحة النووية وأن نعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد لام باديا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وكذلك نشكر البعثة الدائمة لكازاخستان على ما تبذله من جهود متواصلة للتصدي لهذه المسألة.

تعيد غواتيمالا تأكيد التزامها بالهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. إننا، كدولة طرف في معظم

المعاهدات الدولية بشأن هذه المسألة، نعلق أهمية خاصة على تنفيذها تنفيذا فعالا. ويعتز وفد بلدي بانتمائه إلى أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية. إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم يسهم في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل كذلك في السلام الإقليمي والأمن في العالم. إننا نعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز السلام والأمن الدوليين. ونسلم بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها. ويشكل استخدام الأسلحة النووية جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وانتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص تنفيذ أول أحكام الميثاق، وهو اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها. ويعتقد بلدي، في ذلك الصدد، أن الحظر ييسر القضاء على ذلك الخطر. فحظر الأسلحة النووية يشكل خطوة أولى هامة نحو إزالتها.

وفي ذلك الصدد، يؤكد وفد بلدي مجددا ارتياحه للتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تشكل معلما بارزا وخطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي. ولذلك فقد وقعت غواتيمالا، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، على ذلك الصك. ونحن حاليا في المرحلة الأخيرة من عملية الاعتماد التشريعي والتصديق عليها.

وأكرر التأكيد على أهمية وضرورة التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، ونحث جميع الدول في المنطقة، التي يعتبر تصديقها هام وأساسي لدخولها حيز النفاذ، على القيام بذلك، وبالتالي تسريع عملية التوقيع والتصديق عليها. ونحث الدول الأعضاء في المنظمة على الامتناع عن إجراء التجارب النووية والتفجيرات النووية الأخرى أو أي اختبارات منطبقة أخرى غير تفجيرية، بما في ذلك التجارب دون الكتلة الحرجة وتلك التي تجرى عن طريق المحاكاة، من أجل تطوير وتحسين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. فهذه الإجراءات تتعارض مع هدف نظام نزع السلاح وعدم الانتشار والغرض منه ومع الالتزامات والأحكام الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على الأنشطة المتعلقة بالوقف الاختياري للتجارب النووية، التي تنتهك كذلك قرارات مجلس الأمن والمعاهدات المختلفة بشأن هذا الموضوع.

وقد أصبح ملحا أكثر من أي وقت مضى، في السياق المعقد الحالي للسلام والأمن الدوليين، تحقيق هدف نزع السلاح النووي. فالخطر الذي تشكله تلك الأسلحة على بقاء البشرية أمر يبعث على القلق. غير أن على عاتقنا مسؤولية أخلاقية بإذكاء الوعي بالخطر الذي تشكله الأسلحة والتجارب النووية وبالالتزام بالعمل على إخلاء العالم من هذه الأسلحة.

السيدة تسابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

يتيح هذا الاجتماع الرفيع المستوى كل عام فرصة جديدة لزيادة الوعي العام بالآثار المدمرة للأسلحة النووية والتجارب النووية على البيئة والحياة البشرية. كما يسلط لنا المزيد من الضوء على الحاجة إلى وقف أي تجارب نووية ويعيد تأكيد التزامنا بالهدف النهائي المتمثل في تحقيق عالم سلمي وآمن خال من الأسلحة النووية.

ونرى أنه هدف يمكن أن يتحقق من خلال اتباع نهج تدريجي استنادا إلى تدابير ملموسة ويمكن التحقق منها، وتهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة ويدعم تحقيق الأمن الدولي المتين.

وفي هذا الصدد، في حين أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي المعيار الرئيسي الذي تستند إليه جميع معايير نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل إحدى ركائز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فبحظر أي من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، تتصدى المعاهدة، في الواقع، لتطوير الأسلحة النووية وتحسينها النوعي وتساعد على منع حدوث سباق نووي.

ومن المؤسف أنه بعد مرور أكثر من ٢٠ سنة على فتح باب التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. بيد أنها حققت هدفين مهمين جدا. وقد مهدت السبيل إلى الوقف الاختياري للتجارب النووية، الذي ندعو جميع الدول إلى الحفاظ عليه، وأنشأت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من خلال منظمتها ذات الصلة، نظامَ التحقق العالمي الفعال للغاية، الذي ثبت مرارا وتكرارا دورها القيّم في توفير بيانات موثوقة ومستقلة بسرعة. غير أن إحراز التقدم على الطريق نحو نزع السلاح وعدم الانتشار يتطلب تحويل الوقف الاختياري الحالي للتفجيرات النووية التجريبية إلى قاعدة ملزمة من خلال بدء نفاذ المعاهدة.

وما فتئت إيطاليا تؤيد بقوة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تؤيد تماما الجزائر وألمانيا، بصفتهما المنسقين لعملية المادة الرابعة عشرة، في جهودها الرامية إلى تعزيز قضية المعاهدة. وتشاركهما إيطاليا في دعوة جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة بعد، وخاصة الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢، إلى القيام بذلك. ويحدونا الأمل في أن قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي شاركت إيطاليا في تقديمه، سيشجع فعلا على المزيد من التصديقات، ونتطلع إلى المؤتمر القادم المعني بالمادة الرابعة عشرة الذي سيعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر بوصفه حدثا مهما آخر لإذكاء الوعي.

ومن هذا المنطلق، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعطاء دليل ملموس على استعدادها الأكيد لنزع السلاح النووي من خلال المشارطة في مفاوضات حقيقية وموثوقة تهدف إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية؛ والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن وجهة نظر تقنية، نرى أنه يمكن لعملية نزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستفيد أيضا من خبرة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي الوقت نفسه، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لإنجاز نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، حتى قبل بدء نفاذها، وذلك من أجل مواصلة تحسين قدرته على الرصد والتحليل وتوفير البيانات الدقيقة. وبوصفه أحد نواتج نظام الرصد الدولي، اسمحوا لي أن أشدد أيضا على العديد من الفوائد التي يمكن للمجتمع الدولي أن يجنيها من التطبيقات المدنية والعلمية لبياناته، بما فيها تلك المتعلقة بالإنذار بأمواج تسونامي وسحابة الرماد البركاني. ويتسم التعاون النشط بين الدول الموقعة والأمانة التقنية المؤقتة بالأهمية ليس فقط لكفالة نصب محطات نظام الرصد الدولي في جميع أنحاء العالم واعتمادها وصيانتها بصورة حسنة التوقيت، ولكن أيضا لضمان أعلى مستوى من توفر البيانات وجودتها في جميع الأوقات والتحسين المستمر لقدرة المنظمة على الرصد.

فالتهديدات الحالية للسلام والأمن العالميين تجعل تجديد جميع الجهود لإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة ودخولها في نهاية المطاف حيز النفاذ أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ويكتسي التزامنا المشترك أهمية بالغة لتحقيق ذلك الهدف. ولكل

بلد دور يؤديه. وتدعو إيطاليا جميع الشركاء إلى العمل معا بشكل وثيق لبناء الزخم السياسي، وتحويله إلى عمل، وفي نهاية المطاف، جعله واقعا.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن حظر التجارب النووية ركيزةٌ بالغة الأهمية والفعالية في النهوض بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد عملت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بتقييدها التطوير والتحسين النوعي للأسلحة النووية، كمكبح على سباق التسلح النووي على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أننا لم نحقق عددا كافيا من التصديقات على المعاهدة كي تدخل حيز النفاذ، فإن وجود اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية يشهد على أن هناك معيارا دوليا فعليا ضد التجارب النووية.

إننا نشهد حاليا بيئة أمنية متدهورة، وتباينا في الآراء بشأن نزع السلاح النووي وتهديدا متزايدا يشكله انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي ظل هذه الخلفية، يجب علينا استئناف اتخاذ تدابير واقعية، بالتعاون مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترى اليابان أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أحد أهم المنتديات التي يشارك فيها الجانبان.

ومما يدعو إلى الأسف العميق أن بعض الدول الأعضاء التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد. ومن شأن المزيد من التوقيعات والتصديقات أن تساعد على تعزيز القاعدة المناهضة للتجارب النووية، وإيجاد الزخم لنزع السلاح النووي. وندعو بصفة خاصة الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

وفي هذا السياق، نرحب بتصديق زمبابوي في شباط/فبراير. وبصفة اليابان مؤيدا قويا للمعاهدة، فإنها على استعداد لدعم الجهود الدولية من خلال بناء القدرات. وقد استضفنا ما مجموعه ٢٥٤ متدربا من ٧٥ دولة في دورة التدريب على الرصد السيزمي العالمي منذ عام ١٩٩٥، وسنواصل تقديم المزيد من التبرعات للبلدان التي تحتاج إلى المساعدة.

ترحب اليابان أيضا بمواصلة تطوير نظام التحقق الخاص بالمعاهدة. ومع وجود ما يقرب من ٣٠٠ محطة نظام رصد دولي تم التحقق منها وتعمل الآن في جميع أنحاء العالم، أثبت نظام التحقق فعاليته من خلال الكشف عن جميع التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونعتقد أن تطوير نظام الرصد الدولي سيقدم إسهامه بوصفه تدبيرا من تدابير بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتتوقف قدرة نظام الرصد الدولي على توفر البيانات. وأود أن أشجع جميع الأطراف الموقعة على إرسال البيانات ذات الصلة إلى مركز البيانات الدولي.

وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سنظل ملتزمين بالهدف المتمثل في تفكيك جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة ومرافقها ذات الصلة، وفقا لقرارات مجلس الأمن المعنية. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي العام المقبل، تصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيكون قد مرّ ٧٥ عاما منذ أول استخدام للأسلحة النووية. وفي هذه السنة المفصلية، يتوقع العالم وثيقة ختامية مجدية من مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وسنطلب من جميع الأطراف بذل الجهود. وتتطلع اليابان إلى مواصلة العمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتنظر إندونيسيا إلى الأسلحة النووية باعتبارها تشكل تهديداً وجودياً للجنس البشري. ويمثل القضاء، وتمثل إزالتها التامة عليها الضمان الوحيد لتفادي الكوارث العالمية، ويؤدي فرض حظر على إجراء التجارب النووية دوراً رئيسياً في هذا المسعى. وعليه، يتعين علينا السعي إلى جعل احتفالنا اليوم مجدياً باتخاذ إجراءات ملموسة للتأكيد على أن حظر إجراء التجارب النووية في أي مكان ومن قبل أي جهة كانت محظور تماماً.

ولا يمكن التقليل من ضرورة الحظر التام للتجارب النووية بشكل عاجل نظراً لتصاعد التوترات الجغرافية السياسية. فالحظر من شأنه أن يحول دون مواصلة عمليات تطوير الأسلحة النووية وتحديثها وحيازتها فضلاً عن قطع السبل المؤدية إلى سباقات التسلح. وتدعو إندونيسيا جميع أصحاب المصلحة إلى الاضطلاع بدورهم لإنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونؤكدونشدد كذلك على ما يلي.

أولاً، ينبغي أن يخلّد احتفالنا اليوم ذكرى أولئك الذين تأثرت حياتهم إلى حد كبير بالتجارب النووية التي أجرتها أي من البلدان وحيثما كانبلد وفي أي مكان، على النحو المبين في رسالة الأمين العام. فلا يوجد أي فليس ثمة بلد أو شعب بمنأى كامل عن المخاطر والعواقب المترتبة على عن آثار التجارب النووية. ومن المؤسف أن أكثر من ٢٠٠٠ تجربة نووية قد أُجريت في العقود السبعة الماضية وكان لها أثر مدمر على البيئة والصحة والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. وكثيراً ما يكون صوت السكان في المناطق التي أُجريت فيها تلك التجارب خافتاً أو معدوماً على الرغم من العواقب طويلة الأجل للتجارب النووية. وطلبت إندونيسيا في ١٩٥٤ إجراء تحقيق وطني بشأن في أثر النشاط الإشعاعي الذي قد ينجم عن التجارب النووية المختلفة في المحيط الهادي. ويجب أن يعني احتفال اليوم أيضاً أن أحداً لم ينس الوضع في جميع تلك المناطق التي شهدت تفجيرات نووية تجريبية. ويجب أن تُقدم المساعدة لها على النحو المناسب.

ثانياً، تؤيد إندونيسيا بشكل كامل الحظر التام للتجارب النووية على النحو الوارد في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتعدّ هذه المعاهدة إلى جانب صكوك أخرى، مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية التي تتشاطر في صميمها الهدف ذاته مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أحجار لبنات الأساس اللازمة للنهوض بهدف نزع السلاح النووي. وينبغي التعجيل ببدء نفاذ هذه المعاهدة التي تعدّ بوصفها لبنة أساسية لإنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، إذ تمثل ضماناً ملزماً قانوناً لمناهضة التجارب النووية. وقد أوفت إندونيسيا بالتزاماتها، بما في ذلك التصديق على المعاهدة في ٢٠١٢. ونرحب بتوقيع توفالو وبتصديق تايلند وزمبابوي على المعاهدة. ونشكر كذلك اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لما اضطلعت به من عمل بشأن وضع نظام تحقق سليم وغير تمييزي. ونرحب أيضاً بإسهام نظام الرصد الدولي من خلال التطبيقات المدنية والعلمية، بما في ذلك توفير بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب عن ال أمواج التسونامية والزلازل. وتُسهم إندونيسيا بست محطات سيزمية فرعية مرخصة إلى في شبكة نظام الرصد الدولي.

ثالثاً، في الوقت الذي نؤكد فيه مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح، فإننا نقدّر أولئك الذين ألزموا أنفسهم تعهدوا عملياً بالوقف الاختياري للتجارب النووية. وتكرر إندونيسيا تأكيد ضرورة الوقف الدائم والكلي للتجارب النووية، وتدعو البلدان الثمانية المتبقية في المرفق ٢ إلى التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، مما يكفل دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونقدر أيضاً أهمية الشراكات مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة في إطار زيادة الوعي بمخاطر التجارب النووية والدعوة إلى احترام المعايير التي تحظرها.

واسمحوا لي وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على ضرورة التعاون والوفاء بمسؤولياتنا لتعزيز السلام والأمن الدائمين في كل مكان. ويجب ألا ننسى أن العالم بمثابة أمانة مقدسة يتعين علينا حمايتها للأجيال المقبلة.

السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب المكسيك عن امتنانها لعقد هذه الجلسة اليوم، وتشكر الأمين العام على بيانه. ونشكر أيضاً كازاخستان عل دورها القيادي في الترويج تعزيز لاليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية باعتباره تذكرة دائمة بالحاجة الملحة إلى تحقيق وإدامة هدف إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ويعتبر حظر التجارب النووية والقضاء عليها ووقفها أمراً حيوياً في الجهود الرامية إلى وقف الانتشار النووي بشكليه الأفقي والرأسي. وعلى وبالرغم من أننا نرحب ترحيبنا بالوقف الاختياري للتجارب النووية الذي تمارسه بعض البلدان من جانب واحد، فلا يمكن أن يحل ذلك أبداً محل القاعدة الملزمة قانوناً لحظر التجارب النووية والتحقق من الامتثال لهذا الهدف الذي يمكن تحقيقه بالمفاوضات متعددة الأطراف. وعليه، ندعو مجدداً الدول الثماني التي يلزم توقيعها و/أو تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى تدخل حيز النفاذ إلى الانضمام إليها طوعاً ودون أي شروط.

ويعدّ وقف التجارب النووية خطوة صوب نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة. ويجب أن يؤدي الجميع دوره في تعزيز واحترام نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. فهناك أسباب للشعور بالقلق إزاء الوضع الحالي. إننا نعارض أي سباق جديد للتسلح والتوسع في الترسانات النووية الموجودة ونشر منظومات قذائف نووية أكثر قوة، فضلاً عن تطوير أسلحة جديدة يمكن أن يتكون لها عواقب وخيمة على الأمن الدولي وأن يصاحبها تصاحبها آثار إنسانية وبيئية كارثية. ولا نتفق مع الذين يدافعون عن الأسلحة النووية ويدعون إلى استخدامها. فهذه الأسلحة تشكل تهديداً مستمراً لبقاء الجميع وتقوض الثقة والقانون الدولي.

وستواصل المكسيك بفعالية تعزيز الحظر التام للتجارب النووية والسعي إلى بدء نفاذ المعاهدة تمشياً مع التزاماتها بالدعوة إلى نزع السلاح عن طريق مشروع القرار السنوي الذي نقدمه مع أستراليا ونيوزيلندا في الجمعية العامة. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم مشروع القرار.

وينبغي ألا يكتفي مؤتمر المادة الرابعة عشرة من المعاهدة المزمع عقده في نهاية هذه الشهر بالتأكيد على مقاصده دون تقديم تنازلات سياسية حقيقية وتحديد النتائج. ويعتبر دخول المعاهدة حيز النفاذ ضرورياً بالنظر إلى الوضع الأمني الدولي الحرج الذي نجد أنفسنا فيه.

ويجب أن نواصل بناء عالم أكثر أمناً – عالم يسوده السلام ويستند إلى القانون والتعاون الدولي، وليس إلى التهديد غير المقبول باستخدام القوة ناهيك عن التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

السيدة أزوسينا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا في وقت سابق اليوم.

وتشارك الفلبين المجتمع الدولي في الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. ونشيد بقيادة كازاخستان الجديرة بالثناء في متابعتها القوية لمقاصد الاحتفال بهذا اليوم. ويُذكرنا ذلك بأهمية الجهود المتضافرة لمناهضة التجارب النووية التي أُجري آخرها للأسف في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ونتذكر إغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية فضلاً عن معاناة ما يقرب من ١,٥ مليون شخص في كازخستان جراء آثار التجارب النووية.

ونلاحظ أن وننوه بحصول حوالي ٣ ٠٠٠ شخص من ضحايا التجارب النووية في كازاخستان قد حصلوا على تعويضات منذ بداية هذا العام.

ووقّعت الفلبين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ وأودعت صك التصديق عليها في عام ٢٠٠١ اعترافاً بالأثر المدمر للتجارب النووية على البيئة فضلاً عن الآثار الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية. لم تبرح الفلبين تؤيد المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

وإذا كانت الأسلحة النووية لا تزال تنطوي على قدر من الجاذبية، وقد سبق إثبات أثرها الفتاك، فما الداعي إذاً للتجارب؟ إن إجراء المزيد من التجارب لا يعني إلا التحسين التدريجي لنواتجها وقدرتها التدميرية وموثوقية وصولها ودقة إصابتها للهدف. لكن كل خطوة إلى الأمام في هذه الجوانب ما هي إلا خطوة إلى الوراء في الأثر الرادع للأسلحة النووية، والذي كان في أكبر حالاته عندما كانت مخزونات الأسلحة النووية هائلة من حيث الناتج والتدمير غير المحدود الأمر الذي حال دون أن يفكر أحد في استخدامها لأي غرض من الأغراض، ما أدى إلى السلام الطويل الأجل لتوازن الرعب النووي.

وتوشك هذه الفائدة البغيضة من الناحية الأخلاقية على الضياع جراء الاختبارات المستمرة. ومع ازدياد تطور تلك الأسلحة من خلال تحسين قدراتها على الاستخدام التمييزي، يزداد الإغراء باستعمالها وتصبح حجة استعمالها أكثر إقناعاً. وإذ نضع في اعتبارنا أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نشارك الآخرين في حث الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على توقيع المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن من أجل إدخالها حيز النفاذ.

وقد أعاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، برئاسة الفلبين، التأكيد من جديد على الدور الأساسي للمعاهدة. تؤكد الوثيقة الختامية على أن المعاهدة تكافح الانتشار النووي الأفقي والرأسي على السواء وتُضعف، كما قلت، من أثرها الرادع بحكم وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، وذلك بتقييد تطوير الأسلحة النووية وتحسينها النوعي وإنهاء استحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية.

إن الفلبين، بوصفها عضواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تشير إلى أن الحكم الوارد في معاهدة جنوب شرق آسيا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية – التي تنص على أن تتعهد كل دولة طرف بعدم السماح بوجود الأسلحة النووية على أراضيها – يقول، ما مفاده، إنه لن يكون هناك أي تجارب أو استخدام للأسلحة النووية في المنطقة.

وننضم إلى الرابطة في الترحيب بمؤتمر القمة الثالث المعقود بين الرئيس ترامب والزعيم كيم جونغ – أون في ٣٠ حزيران/يونيه، ونأمل أن تُستأنف المفاوضات بين البلدين قريباً لتحقيق تقدم والحفاظ على الزخم في إيجاد حل دائم في شبه الجزيرة الكورية. وتلاحظ الفلبين التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعلن بالنزع الكامل للسلاح النووي وتعهدها بالامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية والمتعلقة بالقذائف خلال هذه الفترة. وتؤيد الفلبين الانخراط المتأني والحاسم الذي يدفع قدماً بتعزيز المشهد القانوني الدولي الذي ينزع الشرعية صراحة عن إجراء التجارب النووية. ونحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل والذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية، ما يسهم في السلم والاستقرار في المنطقة.

السيد تخترونجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة لإحياء ذكرى اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وأود أيضاً أن أثني على جهود كازاخستان في اقتراح تعزيز هذه المبادرة

القيمة. إن الاحتفال بهذا اليوم الدولي يذكرنا باستمرار بالحاجة إلى حظر كامل على جميع أنواع التفجيرات النووية. وسيكون الاحتفال بالذكرى السنوية هذه ناقصاً إذا لم نُشرْ إلى الآثار البيئية المدمرة لهذه التجارب، التي جرى معظمها خارج أراضي البلدان التي تقوم بها، ما ألحق الضرر بالسكان المدنيين.

كما يوفر لنا الاحتفال بهذا اليوم الدولي فرصة لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق حظر عالمي على التفجيرات النووية والهدف الأوسع المتمثل في نزع السلاح النووي. وبينما أحرزنا بعض التقدم في الماضي، فمن المؤسف أن هناك في الوقت الراهن سباقين ينذران بالخطر: سباق التسلح النووي وسباق تحديث الأسلحة النووية. وفي وقت تخطط فيه بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تخطط لتطوير أسلحة نووية جديدة سهلة الاستعمال، فإن إنهاء التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية يكتسي أهمية قصوى.

ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك، فإن بعضها وللأسف مسؤول عن الحالة الراهنة. والولايات المتحدة مثال حيّ على ذلك وهي لن تسعى، استناداً إلى استعراض الوضع النووي الذي أجري مؤخراً، إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وسوف تستأنف تجارب التفجيرات النووية، بما في ذلك تجارب التفجيرات النووية تحت الأرض. تنتهك تلك السياسة انتهاكاً صارخاً الالتزامات القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات القاطعة التي تعهدت بها في مؤتمرات استعراض المعاهدة. إن هذه السياسات اللامسؤولة، وآخرها انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، تقوض جميع الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ويجب بالتالي أن تنتهي. يشهد الوضع الراهن على حقيقة أن عمليات الوقف الاختياري للتجارب النووية مهما اكتست من أهمية فإنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن حظر شامل عالمي يمكن التحقق منه وملزم قانوناً على جميع أنواع التفجيرات النووية، بما في ذلك السبل البديلة.

ويتعين علينا احتفالاً بهذا اليوم الدولي أن نضاعف أيضاً جهودنا في السعي إلى تحقيق الهدف النبيل المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية – وهي الضمان المطلق الوحيد ضد التهديد باستعمال هذه الأسلحة اللاإنسانية أو استعمالها. وهذا أمر ضروري لصون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في منطقة متقلبة كالشرق الأوسط، حيث لا تزال الأسلحة النووية الإسرائيلية تهدد السلام والأمن في المنطقة وخارجها. ونحن مدينون لأنفسنا ولأطفالنا والأجيال المقبلة والبشرية جمعاء بالقضاء التام على هذه الأسلحة اللاإنسانية. وهذا واجب أخلاقي ومسؤولية واضحة. دعونا نظل متحدين وحازمين وثابتين ونفِ بهذه المسؤولية بشكل جماعي ومسؤول. وتقف إيران على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في السعي إلى تحقيق هذا الهدف النبيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يودّ وفد البرازيل التقدّم بالشكر إلى رئيسة الجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام على بيانه الافتتاحي.

وتُعرب البرازيل عن تقديرها للأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال الأمين التنفيذي، السيد لاسينا زيربو، على جهودهم الدؤوبة من أجل بناء نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، بما يكفل استمرار مصداقية المعاهدة وأهميتها.

وهنالك حاجة أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ خطوات مهمة وعاجلة نحو دخول المعاهدة حيز النفاذ، بوقف جميع أشكال التجارب النووية وإزالة جميع الترسانات النووية إزالة تامة لا رجعة فيها ضمن إطار زمني محدد. وتؤكد البرازيل من

جديد إدانتها لأي نوع من التجارب الرامية إلى تطوير وتحديث الأسلحة النووية، سواء عن طريق التجارب التفجيرية أو غيرها من الوسائل، بما في ذلك التجارب دون الكتلة الحرجة. فهذه الأنشطة تتعارض مع هدف المعاهدة وروحها.

إن التعهد الحقيقي بالوفاء بأهداف المعاهدة أمر لا غنى عنه لمصداقية واستدامة عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل استكشاف جميع السبل الكفيلة لضمان بدء نفاذ المعاهدة. وفي هذا الصدد، نجدد دعوتنا إلى كل الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة لكي تفعل ذلك دون تأخير. وأود في هذا الصدد أن أؤكد مجدداً تقديرنا الخالص للبعثتين الدائمتين للجزائر وألمانيا لدى الأمم المتحدة في فيينا لما تبذلانه من جهود لإعداد المؤتمر القادم المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل، المعروف أيضاً باسم مؤتمر المادة الرابعة عشرة، الذي سيعقد هنا في نيويورك في نهاية هذا الشهر.

وتشير التقديرات إلى إجراء أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة للأسلحة النووية حتى الآن. وقد كان لهذه التجارب المؤسفة آثار دائمة وعشوائية وغير مقبولة على صحة الإنسان والبيئة معا، وهي أثار لا تزال محسوسة، وستظل تؤثر على الأجيال المقبلة. وقد أسهمت تلك التجارب في زيادة الوعي بالعواقب الإنسانية غير المقبولة للأسلحة النووية، الأمر الذي مهد الطريق نحو اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧، وهي أهم خطوة اتخذت في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين منذ عقود.

ولن نتمكن من التطلع بثقة إلى مستقبل لن تستخدم فيه أي جهة أبدا الأسلحة النووية مرة أخرى، تحت أي ظرف من الظروف، إلا بحظر تلك الأسلحة وكفالة إزالتها بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ولا يزال التزام البرازيل الثابت بمعاهدة حظر التجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية وبالقيم التي تمثلانها يسترشد بهذا الاقتناع.

السيد بحر العلوم (العراق): أستهل كلمتي بتقديم الشكر للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا، رئيسة الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة على بيانها الذي ألقته بهذه المناسبة. ونتقدم بموفور التقدير لكلمة سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة. ولا يفوتني في هذا المقام التعبير عن امتناننا للنقاط الهامة التي طرحها سعادة السيد لاسينا زيربو، الرئيس التنفيذي لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحيي جهود كازاخستان لإحياء هذه المناسبة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه ممثل مملكة البحرين الشقيقة نيابة عن المجموعة العربية.

لقد أثبتت المراحل التاريخية المتعاقبة، وبدون أي مجال للشك، أن التسابق في مجال التسلح لم يعد على الإنسانية إلا بتوسيع قاعدة الدمار بكل أشكاله، وزيادة نسبة الضحايا من العنصر البشري. بل وعانت من جراء ذلك البيئة والطبيعة ومختلف قطاعات الحياة. وفي هذا السياق، تعيد حكومة بلدي تأكيدها على أهمية بذل الجهود من أجل التخلص التام والنهائي من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى للوصول إلى عالم خال من تلك الأسلحة الكارثية، وبما يُؤمِّن مستقبلا آمنا ومزدهرا لنا جميعا ولأجيالنا القادمة، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود من أجل تحقيق تلك الأهداف.

تدرك حكومة بلدي أن تعزيز عالمية جميع الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والامتثال العالمي لها دون تمييز، والقضاء النهائي والتام على هذه الأسلحة، يمثل ركنا أساسيا في توفير ضمان حقيقي للمجتمع الدولي للحد من استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها، وبما يسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق، تؤمن حكومة بلدي بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعتبر من الأدوات الهامة في وضع حد للتجارب النووية، وأن بدء نفاذ هذه المعاهدة وتحقيق عالميتها أصبح مسؤولية سياسية وأخلاقية يجب أن يتحملها جميع أعضاء المجتمع الدولي، بدون استثناء. وتأسيسا على ذلك، ترأس العراق، مع الدولة الصديقة مملكة بلجيكا، خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، المؤتمر المعني بالمادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تعنى بالعمل على تسهيل دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وأغتنم هذه الفرصة لتجديد حرص حكومة بلدي وعزيمتها على الاستمرار بالعمل للتحضير لعقد المؤتمر الخاص بالمادة الرابعة عشرة في دورته الحادية عشر في نيويورك، في ٢٥ أيلول/سبتمبر الجاري، بالتعاون مع وفود الدول الأعضاء ودولتي الرئاسة القادمة المعنيتين بالمادة الرابعة عشر، وهما الجزائر الشقيقة وألمانيا الصديقة، مجددين دعمنا لهما والرغبة بالعمل معا بما يحقق الغايات التي أنشئت من أجلها المعاهدة.

وهنا نجدد دعوة الأطراف الثمانية المدرجة في المرفق الثاني إلى المصادقة على المعاهدة من أجل دخولها حيز النفاذ والعمل على تحقيق عالميتها في أقرب وقت ممكن، والاستفادة من دورها في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، ودعم الجهود في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما فيها منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، يؤكد وفد بلدي أهمية مشاركة جميع دول منطقة الشرق الأوسط في المؤتمر المزمع عقده خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، الذي ستترأسه المملكة الأردنية الهاشمية، والمعني بالتفاوض على صك ملزم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ختاما، يجدد وفد بلدي التأكيد على استعداده للتعاون مع المجتمع الدولي ودعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وصولا إلى عالم خال من التجارب النووية، وبما يسهم في تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

السيد بنغ يو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية، والقضاء على خطر الحرب النووية، وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية أمور تتمشى مع المصالح المشتركة للبشرية. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد الركائز الهامة للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وتكتسي أهمية لصون السلم والأمن العالميين.

ففي الوقت الحالي، بالنظر إلى التحديات والمخاطر الأمنية العالمية المتزايدة، لا يزال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين مهمة شاقة، ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، في حين لا يزال التوازن والاستقرار الاستراتيجيان العالميان يواجهان تحديات.

وفي هذا الصدد، لا بد للمجتمع الدولي من تقديم الدعم بشكل جماعي للدور الهام الذي تؤديه المعاهدة في الحد من سباق التسلح النووي والحد من خطر الحرب النووية. ويجب أن تعمل البلدان معًا لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية ولتعزيز رؤية للأمن الشامل والتعاوني والمستدام والمشترك، وبناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية الحفاظ بحزم على مقاصد ومبادئ المعاهدة والتقيد بالتزاماتها بإنفاذ الوقف الاختياري للتجارب النووية والالتزام دون شروط بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ودأبت الصين على تأييد فرض حظر تام للأسلحة النووية وتدميرها بصورة شاملة. وتلتزم الصين دون قيد أو شرط بعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وبعدم استخدام الأسلحة

النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وباعتبارها من أوائل البلدان التي وقعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تلتزم الصين باستمرار وثبات بمقاصد وأهداف المعاهدة وتتقيد بالوقف الاختياري لتلك التجارب وتشارك بقوة في جميع أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأيدت جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وكذلك قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦).

وما فتئت الصين تلتزم التزاما راسخا بالعمل على تشجيع التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة. وحققت الصين في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في تشييد محطات الرصد والمصادقة والموافقة عليها ويبرهن ذلك على دعمها الثابت للمعاهدة. وسيُعقد المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٥ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك. والصين حريصة على أن يواصل المؤتمر تعزيز توافق الآراء بشأن حظر التجارب النووية على الصعيد الدولي وإعطاء زخم سياسي لعملية دخول المعاهدة حيز النفاذ.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تأخذ حكومة جمهورية غينيا الاستوائية الكلمة من خلال وفدها في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى ١٠٤ للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين لتناول مسألة ذات أهمية حيوية – وهي الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له.

ويهنئ وفد بلدي الرئيسة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس والأمين العام أنطونيو غوتيريش وجميع أعضاء المكتب فضلا عن رؤساء وكالات الأمم المتحدة المعنية بمسائل نزع السلاح على التقدم المحرز في هذا المجال. كما أود أن أتقدم بالتهنئة إلى جميع الزملاء وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والحقوقيين والأوساط الأكاديمية الذين وحدوا صفوفهم في عزمنا الثابت على العمل بنشاط من أجل تحقيق الهدف والمقصد المتمثلين في الترويج لليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

لا يوجد أي مبرر لتصنيع وتخزين وتسويق واستخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل أي جهة أو تحت أي ذريعة أو ظرف من الظروف. ولهذا السبب، من الواضح لجمهورية غينيا الاستوائية أن إنهاء التجارب النووية وحظرها التام يجب أن يُمنحا دائما الأولوية على جدول أعمال المجتمع الدولي، وخاصة في الجمعية العامة. ومن ثم، أصبحت الحاجة الملحة للاستمرار في تنفيذ جميع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية أكثر وضوحا. ويكرر وفد بلدي التأكيد على القيمة الكبيرة لهاتين الاتفاقيتين من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

ويُعتبر استخدام الأسلحة النووية اليوم مخالفًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني على الصعيد العالمي ويوصمه الرأي العام. وعلى الرغم من أننا نرحب بالتقدم الكبير في تدمير الأسلحة النووية والحظر التام لتجارب هذه الأسلحة، فإننا ندرك أنه لا يزال يتعين علينا القيام بالمزيد من العمل وتبين لنا الأحداث الأخيرة أن التهديد لا يزال يحدق بنا. وهذا هو الوقت المناسب لضمان التنفيذ الكامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء.

وكما نعلم جميعا، لا يوجد بلد أو منظمة على استعداد للتصدي للآثار الإنسانية الخطيرة الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية؛ ويجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أن استخدامها ينطوي على عواقب وخيمة تتجاوز جميع الحدود. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الآثار تهدد الحياة البشرية والبيئة والتنمية المستدامة والاقتصاد العالمي والأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمقبلة. ولذلك، فإن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية شرعت حاليا في عملية التصديق على المعاهدة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على استعداد جمهورية غينيا الاستوائية لمواصلة دعمها وتعزيزها لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار والأمن وإعمال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والحظر التام للتجارب النووية. وأود أيضا أن أؤكد من جديد الموقف الجازم لبلدنا وحكومتنا الرافض لإنتاج وتخزين وتوزيع وتسويق واستخدام أسلحة الدمار الشامل بصرف النظر عن الجهة التي تقوم بذلك أو الظروف أو المكان.

السيد جهانزيب خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، رئيسة الجمعية العامة، على عقد هذا الاجتماع وإلى المشاركين في حلقة النقاش على الرسائل الملهمة وما قدموه من إسهامات قيمة. ونود بصفة خاصة أن نشكر السيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على حضوره هنا اليوم وعلى ملاحظاته.

تكتسي الجهود الدولية لإنهاء التجارب النووية أهمية بالغة لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تنجم عن التجارب النووية آثار ضارة على صحة الإنسان والبيئة فحسب ولكنها تتسبب أيضا في انعدام الثقة بين الدول وتؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية والدولية وتسهم في سباق التسلح النووي، مما يقوض الاستقرار الاستراتيجي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. كما تؤدي التجارب النووية إلى تحويل مسار الموارد القيمة التي تشتد الحاجة إليها لدعم جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وقد شاركت باكستان مشاركة فعالة وبناءة في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصوتت لاحقا مؤيدة لاعتماد الجمعية العامة لها في عام ١٩٩٦. ودأبنا على التصويت منذ ذلك الحين مؤيدين للقرار السنوي المتعلق بالمعاهدة في اللجنة الأولى والجمعية العامة. وباكستان أيضا دولة ذات مركز المراقب المعتمد لدى اللجنة التحضيرية لمنظمة المعاهدة وتحضر بانتظام اجتماعاتها.

واتخذت باكستان تدابير ملموسة لإظهار التزامها ودعمها لأهداف المعاهدة ومقاصدها. وعلى الرغم من الديناميات الأمنية الإقليمية الملحة، تلتزم باكستان بوقف اختياري للتجارب النووية منذ عام ١٩٩٨.

وكما أكد وفد بلدي في مناسبات عديدة، فإن باكستان ليست أول من أجرى تجربة نووية في منطقة جنوب آسيا ولن تكون أول من يستأنف التجارب. وسيسترشد قرارنا بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدينامياتنا الأمنية الإقليمية. ونرى أن الجهود الإقليمية والعالمية تكمل بعضها بعضا وينبغي متابعتها في آن واحد.

ومنذ بدء التجارب النووية في منطقتنا في عام ١٩٧٤، قدمت باكستان عدة مقترحات ترمي إلى إبقاء جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. وفي إطار منطقتنا، اقترحت باكستان على الهند ترتيبا ثنائيا بشأن حظر التجارب النووية. ومن شأن ذلك أن يحقق الكثير صوب تعزيز القاعدة العالمية المناهضة للتجارب النووية وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وعلاوة على ذلك، فإن المناقشة التي جرت في مجموعة موردي المواد النووية بشأن معايير العضوية للدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار توفر لأعضاء المجموعة فرصة أخرى لتعزيز القاعدة المتعلقة بعدم إجراء التجارب.

ولا تزال باكستان ملتزمة بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار التزام تعاوني يتفق عليه عالمياً من خلال عملية توافقية يشارك فيها كل أصحاب المصلحة وتؤدي إلى تحقيق الأمن المتكافئ وغير المنقوص لجميع الدول. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان إدراك الدوافع الرئيسية التي تدفع دولا مثل باكستان إلى امتلاك أسلحة نووية ومعالجة تلك الدوافع.

وهي تشمل، أولا، التهديدات النووية والتقليدية من القوات العسكرية الأكبر حجما؛ ثانيا، المنازعات طويلة الأمد القائمة مع دول أقوى، وفشل الأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها المتعلقة بحل هذه المنازعات؛ ثالثا، فشل نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة في ردع العدوان والتهديدات العسكرية؛ وأخيرا، التمييز في تطبيق القواعد والقوانين الدولية. وتختلف هذه الدوافع المشروعة عن دوافع الدول التي تحتفظ بالأسلحة النووية كمسألة لتحقيق الهيبة، إما للحفاظ على المركز كقوة عالمية أو الوصول إليه.

السيد نغوندزي (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على تنظيم هذا الاجتماع. ونرحب بالملاحظات الثاقبة التي أدلى بها الأمين العام هذا الصباح. وبالمثل، نقدر الإحاطة المفصلة التي قدمها السيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

يرحب وفد بلدي بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية باعتباره فرصة متميزة للمجتمع الدولي كي يبرز المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان جراء التجارب النووية، ويُحيي ذكرى ضحايا التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية. وإذ نحتفل بهذا اليوم المهم في برنامج عمل الجمعية العامة، من المناسب التفكير في التحديات والفرص الحالية التي تواجه تحقيق وتعزيز المعايير العالمية لمناهضة التجارب النووية ونزع السلاح النووي بوجه عام.

ويجري احتفال هذا العام في ظل خلفية القلق العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي تنشأ عن تفجير السلاح النووي، سواء بالخطأ أو عن قصد. وقد زادت هذه الشواغل بدرجة أكبر نتيجة التطوير الأفقي والرأسي المتزايد للترسانات النووية ووسائل إيصالها، الذي تقوم به الدول الحائزة لها.

تجدر الإشارة إلى أن تعليق معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى قد أضاف بعدا سلبيا للغاية للجهود المبذولة من أجل التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. لذلك، يشارك وفد بلدي غالبية الدول الأعضاء في حث الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تمتلك هذه الأسلحة على إحراز تقدم عاجل نحو تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

يؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بأن احتفال اليوم ينبغي أن يشكل تذكرة دائمة بأهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها حجر زاوية في جهودنا الجماعية الرامية إلى منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، وبصفتها أساسا متينا من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نود أن ننضم إلى ما جرى تشاطره خلال هذا الاجتماع من الإعراب عن قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم في التصديق على المعاهدة من جانب الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢.

تعتقد جنوب أفريقيا أن عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ سيضعف ويقوض آلية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ومن ثم سيوجه ضربة قوية لسعي المجتمع الدولي إلى إيجاد عالم خال من خطر الدمار النووي. وقد أعربنا مراراً وتكراراً عن رأينا ومفاده أنه لحين دخول المعاهدة حيز النفاذ، من الضروري أن تواصل البلدان التقيد بالوقف الاختياري لكافة أشكال التفجيرات النووية. بيد أن هذا الوقف الاختياري ينبغي ألا يصبح بديلاً مجديا في الأجل الطويل عن الامتثال الملزم قانونا للدول الموقعة على المعاهدة عند دخولها حيز النفاذ.

وستواصل جنوب أفريقيا القيام بدور نشط في عمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من المنظور التقني والسياسي على حد سواء.

ونود أن نشارك الآخرين في الإعراب عن تعازينا القلبية في وفاة السيد يوكيا أمانو. ولن يُنسى أبدا التزامه الدؤوب وعمله الرائع في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، تشيد جنوب أفريقيا بالأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد لاسينا زيربو، وفريقه، في فيينا وفي نيويورك، على جهودهم التي لا تكل في تعزيز عالمية المعاهدة وكفالة استمرار أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بلا انقطاع، رغم التحديات القائمة. ونود أن نهنئ الجارة زمبابوي، التي أصبحت بتصديقها على المعاهدة الدولة الطرف الـ ١٦٨ فيها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يمثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية فرصة لإلقاء الضوء مرة أخرى على الحاجة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الصبغة العالمية عليها، وهو ما أعاد تأكيده قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦). تشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى ركائز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار الدولي الذي يسهم في تحقيق السلام والأمن العالميين. وتمت الإشارة مرات عديدة إلى الشرعية القوية للمعاهدة القوية وأهميتها الحيوية بالنسبة لأمننا الجماعي، في قرارات الجمعية العامة السنوية المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي الإعراب عن تأييده للمعاهدة ولمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. ونحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. وتماشيا مع قرار المجلس ٢٣١٠ (٢٠١٦)، فإننا نشجع مجموعة متنوعة من المبادرات للعمل مع بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ – مصر والصين وإيران وإسرائيل والولايات المتحدة – والتي لم تصدق بعد على المعاهدة، وكذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والهند والباكستان، التي لا يزال يتعين عليها التوقيع والتصديق عليها لكي تدخل حيز النفاذ.

لقد قامت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدورها بالتصديق على المعاهدة قبل عدة سنوات. ونرحب بأحدث توقيع من توفالو وأحدث تصديق من قبل زمبابوي، ليصل بذلك عدد البلدان المصدقة إلى ١٦٨ بلدا.

إننا نشجع الحضور الرفيع المستوى لجميع الدول، الموقعة وغير الموقعة على حد سواء، في مؤتمر تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٥ أيلول/سبتمبر. ونشجع الأمانة الفنية المؤقتة على مواصلة الترويج للمعاهدة بشكل استباقي وتوحيد الجهود مع المجتمع المدني. في هذا السياق، نرحب بالعمل الذي يقوم به فريق شباب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإلى أن يبدأ نفاذ المعاهدة، ندعو جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بأي عمل يتعارض مع هدف المعاهدة والغرض منها. كما ندعو جميع الدول إلى الحفاظ على الوقف الاختياري للأسلحة النووية والتفجيرات التجريبية والتفجيرات النووية الأخرى.

يحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الشروع في طريق موثوق نحو نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه وعلى الامتثال الفوري لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصفة خاصة على زيادة انخراطها في مناقشات هادفة مع جميع الأطراف المعنية حيث يعمل المجتمع الدولي على تحقيق سلام وأمن دائمين في شبه الجزيرة الكورية. إننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تفعيل نيتها المعلنة بإنهاء التجارب النووية من خلال التوقيع والتصديق على المعاهدة. ويأمل الاتحاد الأوروبي في إحراز تقدم ملموس يفضي إلى تفكيك يمكن التحقق منه لمواقع التجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا السياق، يمكن لمنظمة المعاهدة بخبرتها أن تقدم مساهمة هامة.

في أعقاب التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، برهنت منظمة المعاهدة على دورها القيّم في توفير بيانات موثوقة ومستقلة بسرعة وفي تمكين المجتمع الدولي من الرد بشكل مناسب وسريع. لقد أتاحت منظمة المعاهدة للعالم نظاما عالميا حقيقيا بتكنولوجيا فائقة لرصد الانفجارات النووية، وهو أمر لا تستطيع أية دولة بمفردها القيام به. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد ثقته في نظام التحقق الخاص بالمعاهدة ويتطلع إلى استكمال نظام الرصد الدولي.

إننا نقدر ما توفره المعاهدة من تأثير رادع ضد عدم الامتثال لها والقدرة على التصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونحث جميع الدول الموقعة على المعاهدة وما زال يتعين عليها إنشاء محطات على أن تتعاون مع الأمانة الفنية المؤقتة في هذا الصدد ونحث الدول الموقعة ذات الصلة على المساعدة في هذه العملية.

مع استمرار إنشاء نظام الرصد الدولي لأكثر من ٢٠ عامًا، لا يوجد أي عذر لمزيد من التأخير في اعتماد وتشغيل جميع المحطات. بالإضافة إلى المساهمة الواضحة للمعاهدة في السلم والأمن الدوليين، فإن بناء القدرات المتكامل الخاص بمنظمة المعاهدة يساعد الدول في استخدام بيانات نظام الرصد الدولي في تطبيقات مدنية وعلمية وأبحاث مرتبطة بتكنولوجيات التحقق المتعلقة بالمعاهدة، بما في ذلك الإنذار من أمواج التسونامي ومن سحب الرماد البركاني.

من أجل الاستفادة المثلى من استثمارنا الجماعي، يدعو الاتحاد الأوروبي أيضًا إلى الاستفادة الكاملة من الفوائد المحتملة للتطبيقات المدنية والعلمية لبيانات نظام الرصد الدولي ويدعم مالياً بناء قدرات البلدان النامية في هذا المضمار. ومع ذلك، لا تستطيع منظمة المعاهدة أداء مهامها الإلزامية إلا إذا تم توفير التمويل اللازم لدعم استكمال هذه الأدوات واستدامتها. لذلك ندعو جميع الدول المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها المالية وتكثيف دعمها السياسي للمعاهدة ومنظمتها.

منذ عام ٢٠٠٦ قدم الاتحاد الأوروبي لمنظمة المعاهدة مساهمات طوعية بأكثر من ٢٣ مليون يورو لتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع الفنية لتعزيز نظام التحقق وبناء القدرات في البلدان النامية. في شباط/فبراير ٢٠١٨، تم اعتماد قرار سابع من مجلس الاتحاد الأوروبي يتعهد بتقديم أكثر من ٤,٥ مليون يورو لمواصلة دعم الاتحاد الأوروبي الطويل الأمد لتعزيز قدرات الرصد والتحقق الخاصة بمنظمة المعاهدة.

وكدليل آخر على التزامنا، قرر الاتحاد الأوروبي أن يؤيد أربعة إجراءات في خطة الأمين العام لنزع السلاح، ومنها الإجراء المتعلق بتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

في الختام، سنواصل اغتنام كل فرصة للدعوة إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ على وجه السرعة والانضمام العالمي إليها وذلك في المنتديات الدولية ذات الصلة وفي الاجتماع مع البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة.

السيد رويدياس بيريس (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلادي في البداية أن يشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة التذكارية بشأن هذه القضية الحساسة للعالم ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد كرس بلدي في السنوات الأخيرة حيزا كبيرا من بياناته في محافل نزع السلاح وعدم الانتشار لفضح وإدانة وجود حوالي ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي، يوجد منها حوالي ٢ ٠٠٠ سلاح في حالة تأهب قصوى، فضلاً عن حقيقة أنه رغم وجود معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ أكثر من ٢٠ عاماً إلا أنها لم تدخل بعد حيز النفاذ.

وقد استنكرنا أيضا حالة الشلل في آلية نزع السلاح ووجود برامج مكلفة للغاية لتطوير الترسانات النووية. ورغم السياق الدولي الحالي المعقد لا تزال شيلي تعتقد أن التعايش في عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمر ممكن وأن حفظ السلم والأمن الدوليين دون اللجوء إلى الردع النووي ليس ممكناً فحسب بل هو ضرورة أخلاقية تتفق مع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان.

إن الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية الذي نقوم به اليوم هو دليل واضح على أن مسؤولية نزع السلاح تقع على عاتقنا جميعا، وليس على الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها. ولكن يجب متابعة هذه الإجراءات بحقائق ملموسة. يجب أن نضاعف الجهود الدبلوماسية مع البلدان المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي لا تزال بحاجة إلى التصديق على المعاهدة حتى نضع خطة عمل محددة بجدول زمني تلتزم معه تلك الدول بالمجموعة القانونية الهامة للبنية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

تعتقد شيلي أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، حين تدخلان حيز النفاذ، ستقفان إلى جانب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كل هذا سيمهد الطريق لاستئصال أسلحة الدمار الشامل هذه بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، وذلك في إطار جدول زمني محدد بوضوح.

مرة أخرى، تود شيلي أن تكرر دعوتها إلى البلدان التي لم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما البلدان الثمانية المدرجة في المرفق ٢، بأن تفعل ذلك دون تأخير. ويؤكد بلدي مرة أخرى التزامه المطلق بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار وبتعزيز نظام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

السيد هرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد نيكاراغوا أن يهنئ الرئيس على هذه المبادرة، والتي تعمل على زيادة الوعي بيننا بأهمية القضاء على التجارب النووية نهائياً واغتنام هذه الفرصة لتشجيع التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونرحب أيضا ببيان الأمين العام.

في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فإن نيكاراغوا طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد صدقت نيكاراغوا أيضًا على معاهدة حظر الأسلحة النووية، المعتمدة في عام ٢٠١٧ والتي تحظر لأول مرة في التاريخ وجود الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها، بما في ذلك التجارب النووية.

والغرض من كل تلك الصكوك هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، فإن نيكاراغوا بصفتها إحدى الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي – معاهدة تلاتيلولكو – التي هي مبادرة إقليمية تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، تعارض ولا تقبل أي نوع من التجارب النووية أو اختبارات الأسلحة النووية لأنها

تتعارض مع الأولوية التي تنص عليها خطة نزع السلاح وهي نزع السلاح النووي. ونؤكد من جديد أن أكثر الخطوات فعالية صوب تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، هي وقف جميع تجارب الأسلحة النووية بشكل نهائي وفوري.

ومن غير المقبول في عامنا الثالث من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إنفاق المزيد أكثر من أي وقت مضى على تطوير وتحديث واختبار الأسلحة النووية، وأقل أكثر من أي وقت مضى على تعزيز التنمية البشرية ورفاهية الإنسان.

إن العواقب الرهيبة للتجارب النووية التي أجريت منذ عام ١٩٤٥ على البشر وعلى أمنا الأرض واضحة للعيان لا تزال تتسبب في معاناة السكان في أنحاء كثيرة من العالم.

ونؤيد القرار ٥١/٧٢ الذي اتخذ بتوافق الآراء وأعلن يوم ٢٩ آب/أغسطس باعتباره اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. ونتطلع أيضا إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الفور.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الضمان الوحيد ضد التهديد باستعمال أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها وضمان عدم الانتشار، يتجلى في الإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية.

السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يعرب وفد بلدي عن امتنانه لعقد هذا الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

إن إكوادور ملزمة دستوريا بإدانة تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها والتهديد باستخدامها أو استخدامها. وفي هذا الصدد تدين إكوادور كما فعلت دائما جميع التجارب النووية، أينما ومتى حصلت وأيا كان منفذها، ليس فقط لأنها تسهم في تطوير أسلحة ذات عواقب إنسانية مدمرة يحظرها الآن صك ملزم قانونا ولكن أيضا بسبب الأضرار التي تلحقها بكوكبنا وبيئته. ويجب ألا ننسى الآثار البيئية والصحية البعيدة المدى لهذه الاختبارات. وفي هذا الصدد يحث وفد بلدي مرة أخرى جميع البلدان التي لم تنضم وتصدق بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك، ونشيد بعمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وسعيها الدؤوب إلى تعميم الحظر على المستوى العالمي وإنشاء شبكة من محطات الرصد التابعة لنظام الرصد الدولي.

إن بلدي اقتناعا منه بقيمة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالتنسيق مع أمانتها التقنية، أنشأ محطتين للرصد في جزر غالاباغوس أصبحتا الآن جزءًا عاملا من نظام الرصد الدولي. ونأمل أن تسهم عملياتهما في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. كما أنهما يوفران مزايا إضافية فيما يتعلق بالإنذار المبكر ومن ثم الوقاية من آثار الكوارث الطبيعية.

وندين أيضا التجارب دون الكتلة الحرجة والتي تجرى بالمحاكاة عبر الحاسب الآلي التي تتعارض مع روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتسهم في تحديث هذه الأسلحة مما يقوض الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وانضمت إكوادور كجزء من التزامنا بنزع السلاح النووي إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية المعتمدة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ وهي صك ملزم قانونًا يحظر تماما الأسلحة النووية لأنها تتعارض مع القانون الدولي.

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد قيمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والنظام الذي ترسيه، ليس فقط بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ولكن لفوائدها على البيئة وفي مجال الوقاية من آثار الكوارث الطبيعية. ونعتقد أن هذين الصكين متكاملان وضروريان لتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل ونزع السلاح النووي على وجه الخصوص.

السيد خايمي كالديرون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. كما نشكر وفد كازاخستان على الجهد الكبير الذي بذله لتيسير اتخاذ القرار ٥١/٧٢ في عام ٢٠١٧ ودعمه الدؤوب للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له.

لا تؤدي التجارب النووية إلا إلى تقويض السلام والأمن والاستقرار على المستوى الدولي، فضلاً عن تعريض حياة ملايين البشر للخطر. لذلك نؤكد من جديد إدانتنا لأي نوع من التجارب النووية أينما أجريت وأيا كان من قام بها. وفي الوقت نفسه نعتقد أن التجارب النووية تتعارض مع هدف وغرض نظام نزع السلاح وعدم الانتشار والالتزامات والأحكام المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليكرر التأكيد على الحاجة الهامة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الفور. إننا ندعو دول المرفق ٢ من المعاهدة إلى تعزيز عملية التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة دون المزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه نحث الدول على الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية من أي نوع بما في ذلك التجارب غير المتفجرة والتجارب دون الكتلة الحرجة وحتى تلك التي تجرى من خلال عمليات المحاكاة وأي إجراء يهدف إلى الإسهام في تطوير أو تحسين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

يرحب بلدي بكل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا لإنهاء التجارب النووية ويؤكد من جديد اقتناعه الراسخ بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو حظرها وإزالتها تماما. لذلك سنواصل العمل لدعم هذا التوجه في جميع السياقات المتعددة الأطراف. وندعو المجتمع الدولي بأسره إلى الانضمام إلى هذا المسعى.

إننا نريد تأكيد أهمية تنفيذ القرار ٥١/٧٢، الذي يدعو جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين إلى زيادة الوعي وتثقيف الجمهور بشأن آثار تفجيرات التجارب النووية أو أي نوع آخر من التفجيرات النووية وكذلك الحاجة الملحة لوضع حد لها.

وأخيرا نود أن نعترف بشكل خاص بالعمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر ووسائل الإعلام، بالاشتراك مع الحكومات لتشجيع الإزالة التامة للأسلحة النووية.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية عملاً بالقرار ٥١/٧٢. وأود أيضا أن أشكر بصفة خاصة الأمين العام وكذلك السيد لاسينا زيربو والسيدة أنيكا ثونبورغ على بياناتهم.

إن الحدث التذكاري الذي يجمعنا اليوم هو الذكرى السنوية لإغلاق موقع التجارب النووية المضلع في سيميبالاتينسك في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، يتيح فرصة ممتازة للتفكير في الآثار المدمرة للتجارب النووية وأهمية تحقيق الإلغاء الشامل لها بدون أية شروط مسبقة.

لقد مضت أكثر من ٢٠ سنة على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من أنها تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر نظام عدم الانتشار، فإننا لم تحقق بعد التصديقاتِ اللازمةَ لدخولها حيز النفاذ. ولا شك في أنه ينبغي لنا مضاعفة جهودنا في السعي لإيجاد وتطوير الموارد التي تقربنا من تحقيق ذلك الهدف، ولا سيما في السياق العالمي الحالي حيث تؤدي النزاعات الإقليمية التي طال أمدها، فضلا عن التحديات الجديدة والمعقدة، إلى زيادة انعدام الأمن الدولي.

وعلى غرار سائر المجتمع الدولي، رحبت الأرجنتين مع الأمل بالإعلانات المتعلقة بتعليق كوريا الشمالية برنامجَ التجارب النووية والقذائف. ونحن على ثقة بأن الحوار الذي بدأ مع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة سيستمر صوب تحقيق المزيد من الاتفاقات الشاملة التي يمكن التحقق منها بقدر أكبر. وعلى وجه الخصوص، نعتقد أن التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل من جانب كوريا الشمالية والتعجيل بعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الإقليم ستمثل مبادرات إضافية بالنسبة للمنطقة والمجتمع الدولي ككل.

تشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة حاسمة لكبح تصنيع وتحديث الأسلحة النووية القائمة وتطوير نماذج أولية جديدة منها. ومع ذلك، لا يوجد أي صك ملزم قانونا يحظر جميع هذه التجارب إلى حين بدء نفاذها. وعلى الرغم من أن وقف التجارب النووية الذي اعتمده الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن يهدف إلى تحقيق أثر إيجابي بشأن المسائل المتعلقة بعدم الانتشار، لا يمكن اعتباره بديلا مقبولا عن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ويمكن لتنفيذ الوقف الاختياري الانفرادي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية أن يؤكد طابع المعاهدة بوصفها قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي. بيد أن الوقف الاختياري لا يكفي عندما يكون لدينا بالفعل معاهدة شاملة، ونص أثبت أنه قوة حاسمة في وقف التجارب النووية، ولديه القدرة على مواصلة أعمال التحقق والرصد الضرورية لكفالة الحظر التام المستمر.

وتلتزم الأرجنتين التزاما قويا بتعزيز وتحسين نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي التابع للمعاهدة. وفي هذا الصدد، تستضيف الأرجنتين ست محطات للرصد داخل حدودها، وهي تزمع إنشاء محطتين أخريين مستقبلا. إن نظام الرصد الدولي التابع للمعاهدة مهمٌ جدا لبلدي، الذي يعتقد أنه يجب استكمال الحظر دائما بنظام تحقق مُحكَم. وبفضل نظام الرصد الدولي التابع للمعاهدة، من المستبعَد إلى حد كبير نجاح أي بلد في إجراء تجارب نووية اليوم سرا ومن وراء ظهر المجتمع الدولي. ولذلك يجب أن تتوّج الجهود السياسية والقانونية والاقتصادية الكبيرة التي بُذِلت بدخول المعاهدة حيز النفاذ.

وسيُعقد المؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر. ونحن مقتنعون بأن أي تدبير بوسعه أن يقودنا نحو البدء المبكر لنفاذ هذا الصك سيسهم إسهاما كبيرا في نظام عدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية الأرجنتين ،كما كان دأبها في الماضي، ستواصل الدعوة إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، وفي الوقت نفسه حثّ الدول التي لم تصدق عليها بعد على إعادة النظر في مواقفها كي تساهم في بناء عالم أكثر أمنا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أنهي بياني بتأكيد التزام بلدي وكامل المنطقة بنزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وكإسهام ملموس من الأرجنتين في تحقيق السلام والأمن الدوليين، قدمت ترشيح رافائيل ماريانو غروسي لمنصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحدونا الأمل في أن نعول على دعم المجتمع الدولي لتَبَوُّء هذا المنصب الذي ستتولاه للمرة الأولى أمريكا اللاتينية، وهي منطقة أعطت دليلا كافيا على التزامها بالاستخدامات السلمية للذرة، وظلت ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأشكر مقدمي الإحاطات: الأمين العام غوتيريش، والسيد زيربو والسيدة ثنبورغ على ملاحظاتهم الثاقبة. ويسعد أيرلندا أن تشارك الدول الأخرى والمجتمع المدني هنا اليوم في الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة

التجارب النووية كجزء من الجهود العالمية من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، على الرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ، فإنها تمثل قاعدة مهمةً. وترى أيرلندا أن دخولها حيز النفاذ يتسم بأهمية حاسمة لتعزيز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار، المبني على أسس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ونرى أيضا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تعزز ذلك الهيكل.

ويوفر حدث اليوم فرصةً لنا لمواصلة تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ على الفور. وندعو جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون تأخير. وعلى وجه الخصوص، تقع على عاتق جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ مسؤولية خاصة عن تولي زمام المبادرة دون انتظار تصديق الدول الأخرى على المعاهدة. وفي انتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ، ندعو أيضا إلى الحفاظ على الوقف الاختياري والامتناع عن القيام بأي أعمال منافية لغرض المعاهدة ومقصدها. إن انتهاكات القواعد العالمية المناهضة للتجارب النووية أمرٌ غير مقبولٍ مطلقاً.

ولا جدال في أن للتجارب النووية آثاراً ضارة للغاية على حياة البشر والصحة البشرية وكوكبنا، وتداعيات خطيرة على السلم والاستقرار والأمن على الصعيد العالمي. إننا نتذكر ضحايا هذه التجارب اليوم. وتشكل مبادرات من قبيل اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية عنصرا مهما في زيادة الوعي العالمي بقاعدة مناهضة التجارب على الصعيد العالمي. ويساعد اليوم الدولي أيضا على توجيه الانتباه إلى أهمية تعزيز تلك القاعدة إذ نسعى جاهدين إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وختاما، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإشادة بالقيادة التي أبدتها كازاخستان دوما بشأن هذه المسألة.

السيد إتيغبوجي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيسة الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة المهمة جدا للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وأود أيضا أن أشكر السيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفريقه الملتزم بالمسألة على جهودهم التي لا تكل في تعزيز المعاهدة وفي بناء نظام التحقق الخاص بها.

تؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

ويود وفد بلدي أن يذكر باتخاذ القرار ٣٥/٦٤ الذي نص على الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وهو يشيد بالمبادرة الجديرة بالثناء التي أطلقها وفد كازاخستان. ويسعى القرار إلى تعزيز الوعي والمعرفة بالآثار البشعة لتفجيرات التجارب النووية والحاجة إلى وقفها، مما يوفر وسيلة إضافية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ويعرب وفد بلدي عن أسفه العميق لأن معاهدة حظر التجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد مع أنه مر ٢١ سنة على فتح باب التوقيع عليها. ولذلك ندعو مرة أخرى الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المذكورة في المرفق ٢ للمعاهدة، إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

وبتصديق نيجيريا على المعاهدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فإنها تلتزم بالتشجيع على بدء نفاذ المعاهدة، وتؤيد جميع الجهود الرامية إلى استدامة وتوليد مزيد من الزخم السياسي، فضلا عن التوعية العامة اللازمة لتعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ.

ونتشاطر الرؤية في هذا الصدد بشأن سبل النهوض بهذا الهدف في سياق عدم الانتشار ونزع السلاح لتيسير إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ولا يزال استمرار وجود الأسلحة النووية يمثل تهديداً وجودياً للبشرية جمعاء. إن بوسع تكلفة صيانة وتحديث تلك الأسلحة باهظة ولا يمكن تبريرها إذا ما قورنت بالموارد التي تخصصها الدول لمشاريع أكثر فائدة وإنتاجية يمكن أن تعزز نمو المجتمعات وتنميتها سلمياً.

وتؤكد نيجيريا قلقها إزاء بطء وتيرة تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب تحقيق القضاء الإزالة التامة على لترسانتها النووية وفقاً لالتزاماتها القانونية وتعهداتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشدد في هذا الصدد على أن تحقيق عالمية المعاهدة يرتهن بالامتثال الصارم لأركانها الثلاثة، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليسلط الضوء مرة أخرى على فتوى محكمة العدل الدولية (المرفق، A/51/218) لعام ١٩٩٦، التي تؤكد أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وتكرر نيجيريا رأيها القائل بأن العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المُتعمَد أو الانفجار غير المُتعمَد للأسلحة النووية ينبغي أن تكون بمثابة سببا مقنعا لأن تعالج لجميع الدول حتى تتناول مسألة استمرارها في حيازة هذه الأسلحة. وتظل الأسلحة النووية أقوى أدوات الدمار الشامل، وينبغي أن يتكون القضاء إزالتها التامة عليها الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح في إطار الطائفة الواسعة من الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يذكر وفد بلدي بارتياح اعتماد المعاهدة التاريخية بشأن حظر الأسلحة النووية التي فُتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويواصل وفد بلدي اعتزازه بمشاركته بنشاط في العمليات المُفضية إلى اعتمادها، وبأنه كان من أول البلدان التي وقّعت عليها. ونسترشد في التزامنا بموقف نيجيريا المبدئي حيال نزع السلاح النووي في العالم.

وقد أدركنا في أفريقيا منذ أمد بعيد التهديد الوجودي الذي تشكله التجارب النووية للوجود البشري للبشرية. واعتمدت البلدان الأفريقية جماعياً بصورة جماعية تحقيقاً لهذا الغرض، معاهدة بليندابا، ونبذت ةوتخلت عن حيازة الأسلحة النووية للأغراض العسكرية فضلاً عن إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية لتكون بمثابة درع للأراضي الأفريقية، بعدة سبل منها منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر اختبار تجارب هذه الأسلحة في كامل المساحة التي تشغلها أراضي القارة الأفريقية.

ولا تزال أولويات نيجيريا تتمثل في المنافع المدنية والعلمية للمعاهدة وتكنولوجياتها في مجال التحقق لديها. وتُقيّم نيجيريا تحقيقاً لهذه الغاية التقدم المُحرز في نظام التحقق، وتعرب عن دعمها تأييدها القوي للمعاهدة فضلاً عن تقديرها لأنشطة اللجنة التحضيرية وأعمالها، بما في ذلك تعزيز قدرات المعاهدة في مجال التحقق. إن وفد بلدي على اقتناع بأن جميع السبل والوسائل الكفيلة بإنهاء المزيد من التجارب النووية ستعتمد على دخول المعاهدة حيز النفاذ وتنفيذها.

وفي الختام، نشجع الأمين التنفيذي واللجنة التحضيرية وفريق أصدقاء معاهدة الحظر الشاملة للتجارب النووية على مواصلة الجهود الرامية إلى التغلب على التحديات والحصول على التوقيعات والتصديقات اللازمة لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

السيدة بحوث (الأردن): يسرني أن ألقي هذا البيان باسم المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، والذي يمثل بالنسبة لنا في الأردن وللمجتمع الدولي أجمع إحدى أحد الوقائع المهمة التي تهدف لإنهاء كافة أنواع التجارب النووية والتي لطالما كانت سبباً رئيساً على مر العقود السابقة في ترهيب البشرية وتهديد أسس السلام والاستقرار في

العالم، بل وتأثيرها السلبي أيضاً على سلامة الكوكب ودمار البيئة وأشكال الحياة على الأرض.

كما أود أن أؤكد على دعم الأردن الكامل لما جاء من محاور هامة تناولها بيان المجموعة العربية الذي ألقاه سعادة سفير مملكة البحرين نيابة عن المجموعة.، بالإضافة إلى ترحيبنا ودعمنا للجوانب المهمة التي تضمّنها بيان كل من رئيسة الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة. تشاركت الكلمات آنفة الذكر بالاهتمام التام بضرورة التخلص النهائي من كافة أنواع التهديدات التي تشكّلها الأسلحة النووية ودعوة كافة الدول للالتزام بذلك.

من هنا، فإن الأردن يدرك كما غيره من دول العالم بالأخطار التي تواجه البشرية إذا ما استمر وجود الأسلحة النووية. وعليه، فإننا نحث كافة الدول على ضرورة الالتزام الكامل بتنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تنفيذاً صارماً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إضافة إلى أهمية إيجاد آليات تسمح بالتحقق من تخلص الدول تخلصاً تاماً من تلك الأسلحة.

لقد تم اختيار المملكة الأردنية الهاشمية رئيساً للدورة الأولى للمؤتمر الخاص بمنطقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والمزمع عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي ٢٠١٩ ولمدة أسبوع هنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد نص مقرر الجمعية العامة ٧٣/٥٤٦ على أن يقوم الأمين العام بعقد دورات سنوية للمؤتمر إلى حين الانتهاء من إعداد صياغة قانونية ملزمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقاً لترتيبات يتم التوصل إليها بحرية من جانب دول المنطقة، علماً بأن هذا المؤتمر سيستمد اختصاصاته من القرار المتعلق بالشرق الأوسط والذي اتُخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتنفيذها في عام ١٩٩٥.

وهنا، أود أن أشكر كافة الدول الصديقة والمجموعات الإقليمية التي عبرت أثناء النقاش العام عن دعمها إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، مما يعكس رغبة غالبية الدول الأطراف لتحقيق هذه الغاية.

وختاماً، أود أن أدعو جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط للحضور الفاعل والإيجابي لأعمال المؤتمر والذي سيؤسس لاستدامة الأمن والسلام في الشرق الأوسط ويساهم في تحقيق الازدهار والأمن والسلم الدوليين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج لهوتعزيزه اليوم إنما هو وسيلة هامة لزيادة الوعي العام والتثقيف بشأن بالأثر الإنساني للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية. وذلك بُغية لتهيئة الظروف اللازمة لحظر التجارب النووية على الصعيد العالمي باعتباره خطوة نحو تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وأُجريت تجربة ترينيتي، وهي أول تجربة لسلاح نووي، بشكل مؤسف، قبل ٧٤ عاماً في صحراء نيومكسيكو بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد تلتها تجارب نووية أخرى زادت عن ٢ ٠٠٠ تجربة أجرتها ثماني دول تقع في أربع قارات وفي منطقة المحيط الهادي. وقد سبق أن أعرب الكرسي الرسولي عن قلقه البالغ إزاء الاستخدام العنيف للطاقة الذرية حتى قبل إجراء تجربة ترينيتي النووية. ومنذ ذلك الحين، دعا الكرسي الرسولي بلا كلل إلى فرض حظر على تجارب الأسلحة النووية.

وعليه، صدّق الكرسي الرسولي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إذ يؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي ألا تقع تحدث

المزيد من التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية على الإطلاق مرة أخرى. ولذلك فإن وفد بلدي يحث الدول التي لا بد من تصديقها على معاهدة الحظر الشامل لبدء نفاذها على القيام بذلك. إن إجراءات الوقف الاختياري الانفرادي – التي صمدت، لحسن الحظ، منذ عام ١٩٩٨، باستثناء وحيد هو تجارب الأسلحة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – لا يمكن أبداً اعتبارها بديلاً دائماً يحل محل دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ.

وعلاوة على ذلك، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية تحظر التجارب النووية، واضعة في اعتبارها المعاناة غير المقبولة والضرر الذي يلحق بالضحايا من استخدام الأسلحة النووية، فضلاً عن المتضررين من تجارب الأسلحة النووية. إن الكرسي الرسولي، الذي صدق على المعاهدة منذ اليوم الأول لفتح باب التوقيع والتصديق عليها، يتطلع إلى اليوم الذي تدخل فيه حيز النفاذ، على أمل أن يحل ذلك اليوم عاجلاً لا آجلاً.

وستكون للتجارب النووية في المستقبل عواقب سلبية للغاية، بينما تدفع بنا بعيدا عن هدفنا الذي هو بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وتسنح اليوم فرصة للمجتمع الدولي لتجديد الالتزام ببذل كل ما هو مطلوب لكفالة أن تُصبح التجارب النووية نسيا منسيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في جلسة اليوم التذكارية. وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.